الموقف الدولي والإقليمي من مشكلة دارفور ١٩٥٦- ٢٠٠٤م

د. هدى محمود محمد علي نايل
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر - الأكاديمية الحديثة

مقدمة

اختارت الباحثة أزمة دارفور كنموذج للصراعات والحروب في القارة الإفريقية، خاصة أن السودان موضوع الساعة مقبله على مرحلة تحديد مصير دولة بأكملها.

وتناولت الباحثة في نقاط هذا المبحث تاريخ دارفور، فتناوله في التمهيد مقدمة جغرافية وتاريخية لدارفور منذ كانت سلطنة دارفور حتى وصولها تحت الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا ماره بدارفور تحت الحكم التركي المصري وأيضاً تحت حكم الثورة المهدية ثم بعد ذلك تناولت في النقطة الأولى جذور الصراع وأسبابه في الإقليم من عوامل اقتصادية ومشكلات ملكية وحيازة الأراضي وإنهاء الإدارة الأهلية والنزاع بين القبائل الزراعية والقبائل الرعوية حول المسارات وتشابك الحدود وانتشار السلاح في الإقليم بكثرة والسياسات التعليمية والبطالة في الإقليم وعزلة الإقليم وصعوبة المواصلات فيه وتجاهل الحكومة لأزمة في أول الأمر وتدخل القوى الخارجية في الأزمة.

وتناولت في النقطة الثانية مظاهر العنف في المشكلة وأيضاً دور كل الأطراف الإقليمية للمشكلة ودول الجوار متضمنة الموقف التشادي والموقف الليبي والموقف النيجيري والموقف الأريتري. وموقف أفريقيا الوسطى والموقف المصري. وأيضاً موقف الأطراف الدولية الألماني متضمنة الموفق الأمريكي والموقف البريطاني والموقف الفرنسي والموقف الألماني الكندي الإسرائيلي والموقف الياباني والصيني والموقف الإسرائيلي وأخيراً دور الإعلام الغربي في تصعيد أزمة دارفور ثم جاءت الخاتمة لتوضيح النتائج المرجوة مما سبق

تمهيد

أولاً: الخلفية الجغرافية لإقليم دارفور

١. موقع الإقليم.
٢. حدود الإقليم.
٣. مساحة الإقليم.

سكان الإقليم وقبائلهم

أولاً: مجموعة القبائل ذات الاصول السامية العربية

١. قبيلة البقارة.
٢. قبيلة الرزيقات.
٣. قبيلة بني هلبه.
٤. قبيلة التعايشة.
٥. قبيلة المسيرية.

- مجموعة القبائل ذات الأصول الحامية الإفريقية.

١. قبيلة الداجو.
٢. قبيلة الزغاوة.
٣. قبيلة الفور.
٤. قبيلة المساليت.

ثانياً: الخلفية التاريخية لإقليم دارفور

١. مدخل
٢. سلطنة دارفور.

٣. الحكم التركي المصري في دارفور.
٤. الثورة المهدية في دارفور.
٥. دارفور في ظل الحكم الثنائي(١٩١٦- ١٩٥٦).

أولا: الخلفية الجغرافية لإقليم دارفور

موقع الإقليم

يقع إقليم دارفور في غرب السودان، ويمتد ما بين دائرتي عرض ١٠° و ٢٠° شمالاً وخطي طول ١٦ و ٢٧.٣٠ شرقاً. [١]

٢. حدود الإقليم

يحده شمالاً الصحراء الليبية وغرباً جمهورية تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، وجنوباً بحر العرب ومديرية بحر الغزال، وشرقاً إقليم كردفان [٢].

مساحة الإقليم

تبلغ مساحة الإقليم ٥٧٠ألف كم٢ وهي تمثل خمس مساحة السودان. [٣]

وقسمت دارفور إدارياً إلى ثلاث ولايات لكل منها إدارة خاصة [٤] وهذه الولايات.

أ. **ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر وتعتبر المدينة التاريخية والسياسية لإقليم دارفور.**
ب. **ولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا وهي تمثل المدينة التجارية والعمرانية للإقليم.**

([1]) طه، وسام أحمد: نظام الإدارة في دارفور (١٩١٦- ١٩٣٦) رسالة دكتوراه غير منشورة سنة ٢٠٠٩، ص٣.

([2]) يوسف يوسف فتحي، أزمة دارفور وانعكاساتها على الأوضاع في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة سنة ٢٠٠٨، ص٣٢.

([3]) البدوي، السعيد، دارفور، الإطار الجغرافي، ورق من منتدى معهد البحوث والدراسات الإفريقي، جامعة القاهرة، في كتاب أعمال الحركة النقاشية حول أزمة دارفور حسن مكي- سيد فليفل سنة ٢٠٠٥، ص٤.

([4]) المرجع نفسه.

ت. **ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة وهي مدينة تجارية بالقرب من الحدود التشادية.** [١]

تضاريس الإقليم

يتميز إقليم دارفور بتنوع تضاريسه، ففي الشمال تمتد الصحراء التي تتخللها الأودية ومجموعة من التلال تتعرض لكمية أمطار قليلة مما ساعد على نمو الأعشاب الصالحة للرعي.

أما القسم الأوسط في الإقليم عبارة عن مناطق جبلية ورملية في الطرفين الشرقي والغربي.

أما القسم الجنوبي فيتميز بكثرة الأمطار التي تساعد على انتشار الحشائش الطويلة التي تصلح لتربية الماشية. [٢]

ويتوسط الإقليم هضبة كبيرة يتراوح ارتفاعها ما بين ٢٠٠٠– ٣٠٠٠ قدم فوق سطح البحر يعلوها جبل مره في أقصى الجزء الغربي. [٣]

ولعل أبرز ظاهرة طبيعية في هذا الإقليم هو وجود سلسلة جبال أشهرها جبل مره الذي سميت هذه السلسلة كلها باسمه. [٤]

المناخ في الإقليم

أما عن المناخ في الإقليم فإنه يندرج من حيث الحرارة من الشمال إلى الجنوب ويغلب عليه المناخ القارئ [٥]، إذ تقع السودان ضمن المنطقة الاستوائية.[٦]

([1]) البحيري، زكي دارفور، اصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مكتبة النهضة المصرية، ص٦.

([2]) عثمان، عبد النعيم ضيفي، دارفور (التاريخ والصراع والمستقبل)، الطبعة الأولى دار الرشاد، سنة ٢٠٠٨، ص١١.

([3]) البحيري، زكي: دارفور. أصول الأزمة، مرجع سابق، ص٦.

([4]) عبد الحليم، رجب محمد، العروبة والإسلام في دارفور في العصور الوسطى، ص٢٠، ٢١.

([5]) يوسف، يوسف فتحي: أزمة دارفور، مرجع سابق، ص٣٣.

([6]) عبد الحليم، رجب محمد: العروبة والإسلام في دارفور، مرجع سابق، ص٢٢.

وكان للتنوع المناخي في الإقليم أثره على النبات الطبيعي حيث تنمو الأشجار الحولية التي تتحمل العطش مثل أشجار السنط وشجر الطلح، مع وجود أشجار مثمرة مثل النخيل والليمون والموز كما يوجد شجر يسمى التيلدي له القدرة على اختزان مياه الأمطار في سيقانه ويعتبر خزاناً للمياه الجوفية.

طبيعة الأرض في الإقليم

والأرض في دارفور تنقسم إلى

أ. **اراضي للرعي: فلاي فرد في القبيلة الحق بالقيام برعي قطعانه في أي مكان في هذه الأرض.**

ب. **أراضي حدائق الصمغ.**

ت. **اراضي للزراعة: أعطى شيخ القبيلة الحق في التصرف في الأراضي وتوزيعها.**[١]

سكان الإقليم

يبلغ عدد السكان في دارفور حوالي سبعة مليون نسمة [٢] ويعيش في الإقليم مجموعات سكانية مختلفة حيث يوجد قبائل ذات أصول سامية عربية وقبائل ذات أصول سامية عربية وقبائل ذات اصول حامية إفريقية. [٣]

([1]) علي خالد حنفي، دور جول الجوار في أزمة دارفور، ورقة في كتاب أزمة دارفور، ص٣٦٧.

([2]) الزاكي، عمر حاج: دور الاتحاد الأوروبي في مشكلة دارفور، وزارة الخارجية، المركز القومي لدراسات الدبلوماسية، ص١٤.

([3]) ضيفي، عبد النعيم: مرجع سابق، ص١٣.

أولاً: مجموعة القبائل ذات الأصول السامية العربية:

نشاطهم الأساسي الرعي ومنها قبائل القارة، الرزيقات، بني هليه، الكبابيش.[١]

١. قبيلة البقار وهي قبائل رعاة أبل وهم من أبرز قبائل السودان في الصفات الحربية كما أنهم صيادون مهرة وتلك السمات هي التي ساعدتهم على تأسيس أوطانهم في بلاد جديدة ومكنتهم في الدفاع عنها، وتنحدر تحت هذه القبيلة قبائل أخرى منها: [٢]

١. الزريقات: وهي أكبر قبائل البقارة عدداً وأوسعها وطننا وهم رعاه متحركون.

٢. بني هلبه: كانوا فيما مضى جماعة كبيرة تعرضت لضغط سلاطين الفور مما اضطر جماعتهم للهجرة إلى تشاد والاستقرار بها.

٣. التعايشة: وهي قبيلة من قبائل عرب دارفور. [٣]

٤. المسيرية: وتعتبر هذه القبيلة من أغنى القبائل في الثروة الحيوانية والزراعية.[٤]

ثانياً: مجموعة القبائل ذات الأصول الحامية الإفريقية

ونشاطهم الاقتصادي الأساسي الزراعة وتضم هذه المجموعة قبائل عدة منها الفور– الزغاوه– المساليت– البرقي– الداجو– البرنو– التعايشة [٥].

١. الداجو: من أقدم القبائل التي سكنت الإقليم [٦] وينتشرون في كل ولايات دارفور ويتمركزون في بيالا ويعملون بالزراعة.

([1])Ibrahim, hayder: dafrur report 2006 sudan ese studies center, dar ghareb,2006,p15.

([2]) المرجع نفسه، ص١٦.

([3]) طه، وسام أحمد: مرجع سابق، ص٢٥، ٢٦.

([4]) ضيفي عبد النعيم، مرجع سابق، ص٢٥.

([5]) بوشه، إبراهيم، أزمة دارفور والأرض، و رقة في كتاب أزمة دارفور، ص١٢٩.

([6])ضيفي عبد النعيم، مرجع سابق، ص١٣.

٢. قبيلة الزغاوة: وهي أكبر وأهم القبائل في دارفور ويعتبروا أشرس قبائل دارفور[١] وهم خليط من الزنوج والبدو الليبيين [٢]

٣. قبيلة الفور: هم عبارة عن خليط من القبائل الأفريقية والعربية قدموا للبلاد في حوالي القرن السابع الميلادي من منطقة النوبة [٣] وهي أكبر قبيلة في الإقليم ولهم نفوذ وسيطرة على بقية السكان منذ قرون وهي صاحبة السياسة في جبال مرة وفي المرتفعات التي تقع غرب هذه الجبال ومنهم اكتساب الإقليم اسمه التاريخي فصار يعرف باسم دار الفور أو دارفور نظراً لاهميتهم حينها بعد نجاحهم في تأسيس دولة كبيرة دامت أربعة قرون، ولذلك كان إقليم دارفور يعج بجماعات عرقية متعارضة ومتقاطعة في مصالحها [٤] وتعتبر الزراعة النشاط السائد لهم وبجانبها يقومون بتربية أعداد كبيرة من الأبقار والماعز والأغنام والحمير [٥]. وتنقسم لثلاثة أفرع هي الكنجار والتموركا والكراكيت.

ولقد حافظت سلطنة الفور على هويتها اللغوية وصنفت ضمن فئة المجموعة النيلية.[٦]

٤. قبيلة المساليت: وتقع في اقصى غرب دارفور وحرفتها الرئيسية الزراعة ويربون الأبقار والأغنام والماعز ويتسمون بالشجاعة والفروسية [١] ولم تتسم العلاقة بينهم وبين الفور بحسن الجوار [٢].

([1])طه وسام أحمد: مرجع سابق، ص١٣.

([2])البحيري زكي، مرجع سابق، ص٤٢.

([3]) المرجع نفسه، ص٤٢.

([4]) المسعود، خليفة عبد الرحمن، سلطنة دارفور (١٨٢٠– ١٨٧٤)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٩، سنة ٢٠١٠، ص٨.

([5]) طه وسام أحمد.

([6]) فوزيروسانو ديدار، ترجمة مراد خلاف، السودان إلى أين؟، الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، سنة ٢٠٠٧، ص٥٧.

وبالرغم من أن إقليم دارفور عرف الصراعات القبيلة على المراعي والأرض ومصادر المياه إلا أنها صراعات محدودة [٣] كما أن القبائل في دارفور تتحدث العربية بالرغم من وجود لغات محلية أخرى، كما أنها اعتنقت الدين الإسلامي منذ عهد بعيد حتى أنه لا يوجد من لا يتحدث العربية في دارفور ولا يدين بالإسلام فيه[٤] كما أن أكبر نسبة من حفاظ القرآن في السودان موجودة في دارفور. [٥]

وهكذا نجد أن موقع دارفور مميز حيث أنه موقعا جغرافيا هاماً حيث يعتبر منطقة ربط وعبور بني السودان النيلي وبلاد السودان الأوسط التي نشأت فيها ممالك الكاتم والبرنو، كما أن الإقليم [٦] يقع على طريق القوافل التي ربطت بين شمال الصحراء الكبرى وجنوبها الشرقي وبين شرق القارة وغربها وكان لدارفور علاقات قديمة مع بعض السلطنات المجاورة كالزغاه في الشمال ومملكة مقره وعلوه [٧] وقد أدى التنوع في تضاريس الإقليم إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية للسكان وأدى إلى فرض نوع من الحماية للسكان كما أدى إلى سهولة الاتصال بين دارفور جيرانها مما أدى لتنوع السكان في الإقليم [٨].

([1]) توفيق عبد النعيم حسن، المساليت ودورهم السياسي في تاريخ السودان الحديث ١٨٢٤- ١٧٥١ رسالة ماجستير، سنة ٢٠٠٥، ص٢١.

([2]) طه وسام أحمد، مرجع سابق، ص٢٦-٢٨.

([3]) التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني، سنة ٢٠٠٢- ١٠٠٣، ص٢١٣- ٢٢٢.

([4]) طه، وسام احمد، مرجع سابق، ص١٠.

([5]) المرجع نفسه، ص١٠-١١.

([6]) عبد الحليم رجب محمد، مرجع سابق، ص١٥.

([7]) توفيق عبد النعيم حسن، مرجع سابق، ص١٥.

([8]) ضيفي عبد النعيم، مرجع سابق، ص١١.

أما موارد الإقليم فهي متنوعة حيث أن أهله من الرعاة يربون الماشية والإبل والأغنام، وأيضاً يزرع فيه محاصيل عدة منها الذرة والدخن وأنواع من الخضروات المختلفة والقطن والأرز والسمسم. [١] ويعتبر الإقليم أهم مصدر للجلود وريش النعام وسن الفيل. [٢]

كما يحتوي الإقليم على بعض المعادن أهمها البترول الذي يساعد على تأجج المشكلة لأن متمردي دارفور يريدون أن يحصلوا على تقاسم الثروة والسلطة، وأيضاً وجود المياه الجوفية والسطحية في بعض المناطق الأمر الذي أدى لظهور حرفتي الرعي والزراعة ثم اختلال العلاقة بينهما نتيجة لضربات الجفاف خلال السبعينيات والثمانينات مما أدى لوجود احتكاك بين الزراع والرعاة. [٣]

ولقد انعكست الأوضاع الاجتماعية للقبيلة من خلال حرفتي الزراعة والرعي حيث أن الرعي كان المهنة المرغوبة في الوقت الذي نظر فيه أصحاب الرعي إلى المزارعين على أنها مهنة يدوية وأن هذا العمل يتسم بالدنيوية ويحقر من جانب الرعاة.

وعلى ذلك فإن منطقة النزاعات بين القبائل العربية والإفريقية يقع بين خطي عرض٦٢-١٤ شمالاً، و ٢٢-٢٦ شرقاً وتتسم هذه المنطقة بكونها ذات تربة زراعية متميزة [٤].

([1]) عبد الحليم رجب محمد، مرجع سابق، ص٢٢.

([2]) المرجع نفسه، ص٢٢.

([3]) بدوي، السعيد، دارفور الإطار الجغرافي، ورقة في كتاب أزمة دارفور، ص٧.

([4]) المرجع نفسه، ص٨٦.

ثانياً: الخلفية التاريخية لإقليم دارفور

مدخل

إن دارفور أرض سودانية أي جزء من الحزام الشائع الذي يمتد عبر إفريقيا جنوب الصحراء [١] وقامت فيه سلطنة دارفور العظيم منذ القرن السادس عشر الميلادي، وهي صاحبة رواق الفور في الأزهر الشريف.

وأصبحت دارفور جزء من السودان المصري العثماني منذ ١٨٧٤م، كما كانت من قواعد الانطلاقة الكبرى للثورة المهدية، وكافحت الاستعمار البريطاني في عهد سلطانها على دينار إبان الحرب العالمية الأولى [٢].

وعرفت المنطقة الإسلام من عصر مبكر حتى صار قاعدة الحكم والدولة، وفي ظل ذلك كان أهل دارفور يحيون حياة واحدة فيها عربها أفارقة وأفارقها عرباً في امتزاج يؤصل لوحدة الرابطة العربية الإفريقية [٣].

وظهور سلطنة دارفور ككيان سياسي يرجع لانتشار الإسلام وإلى صبغ الإسلام بالصبغة الإسلامية ونشر الثقافة العربية بين شعب الفور ذلك الشعب الذي أصبح جامعاً للدماء العربية مع دماء الفور الإفريقية [٤].

ولقد كانت الزراعة والرعي هما أهم نواحي النشاط الاقتصادي في دارفور، فإن ندرة المياه وقلة الأمطار وما ترتب عليها من جفاف وقحط وتناقص في إنتاج محاصيل زراعية غذائية سبباً رئيسياً في قيام النزع في دافور. [١]

([1]) اوفاهي، ر.س: ترجمة عبد الحفيظ سليمان عمر، الدولة والمجتمع في دارفور، ص١٧.

([2]) بوشة إبراهيم، أزمة دارفور والأرض في كتاب أزمة دارفور، ص١٣٠.

([3]) فليفل سيد، كلمة الافتتاحية في كتاب أزمة دارفور، ص.ب.

([4]) البحيري، زكي، مرجع سابق، ص١٢- ١٣.

ولما ضربت ظاهرة الجفاف والتصحر أفريقيا وبصفة خاصة في جزئها السوداني الممتد بين السنغال وجيبوتي في السبعينات من القرن العشرين بدا الاحتكاك وساعد على تفاقمه مضاعفات الحرب الأهلية في جنوب السودان منذ ١٩٨٣ والحرب الأهلية في تشاد وإفريقيا الوسطى حيث تدفق حينها السلاح على دارفور على نحو غير مسبوق [٢].

وكانت دارفور بداية تتمتع بالاستقلال السياسي كما أن مركزها الاقتصادي الممتاز ووقوعها في طريق القوافل التجارية جعلها في مركز مكنها من الاتصال بالعالم الإسلامي وشجع سلاطينها العلماء ليفدوا إليها [٣].

سلطنة دارفور

إن أصل النزاع في المنطقة ربما يعود إلى أيام سلطنة دارفور التي امتدت في الفترة ما بين ١٤٤٥- ١٨٧٤م تلك السلطنة الإسلامية التي قامت إلى جانب سلطنات وممالك إسلامية في الحزام السوداني. [٤]

ويحيط بنشأة دارفور غموض شديد وتبدأ العصور الوسطى في دارفور حوالي القرن الثاني عشر حيث أقام الداجو سلطنة في هذه البلاد ويبدو أنهم جاءوا من الشمال، وأن السلطنة التي سميت بمملكة دارفور شملت جبل مره ومعظم بلاد الإقليم وقد أجمعت الروايات السودانية على أنها ترجع إلى أصول عربية، واختلفت الروايات حول منابع هذا الأصل.

([1]) المرجع نفسه، ص٨٥.

([2]) فليفل، سيد: كلمة الافتتاحية في كتاب أزمة دارفور، ص ب.

([3]) الجمل، شوقي: تاريخ سودان وادي النيل؛ حضارته وعلاقاته بمصر، مكتبة الانجلوا المصرية، ج١، ص، سنة ١٩٦٩، ص٢٦٣- ٢٦٤.

([4]) المرجع نفسه، ص٢٦٤.

ولقد انشأ بجوار سلطنة الداجو سلطنة التيجر التي استمرت حتى منتصف القرن الخامس عشر غير أن هاتين السلطنتين لم تتمكنا من البقاء الأمر الذي مهد لظهور قوة الفور وبسط سيطرتها كاملة على الإقليم. [١]

واستطاع سلميان سولونج الذي تولى الحكم سنة ١٦٤٠ من إقامة سلطنة دارفور الإسلامية التي أصبح معظم قاطنيها يتكلمون اللغة العربية ويدينون بالإسلام، وكانت نقطة البداية لقيام هذه السلطنة الإسلامية الكبيرة جبل مره، ولقد استطاع سولونج التحالف مع القبائل الأخرى العربية في الإقليم وقاد الكثير من المعارك لضم باقي القبائل، وتمكن خلفائه من السيطرة على ديار القمر وغيرها ومعظم أنحاء دارفور.

واستمر حكم السلطان سليمان سولونج سنة ١٦٧٠ وتولى بعده عشرة سلاطين حتى مجيء الحكم المصري التركي للإقليم سنة ١٨٧٤، وكان أولهم ابنه موسى وآخرهم السلطان إبراهيم بن محمد حسين.

الحكم التركي المصري في دارفور

استمرت سلطنة دارفور مملكة قائمة بذاتها تحت حكم سلاطينها حتى بعد منتصف القرن التاسع عشر وكان محمد علي نتيجة لظروف سياسية واقتصادية تتصل بالزراعة والري والنيل قام بغزو السودان حيث جهز حملة قوامها ٥٤٠٠ مقاتل مسلحون بأحدث الأسلحة بقيادة ابنة إسماعيل، ثم أرسل حملة أخرى بقيادة محمد بك الدفتر دار ثم حملة ثالثة بقيادة إبراهيم باشا حيث تم له الاستيلاء على معظم السودان، بالرغم من ذلك فإن جيوش محمد علي لم تدخل دارفور فظلت دارفور مستقلة بأمرها حتى سنة ١٨٧٤.

([1])مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٩، مرجع سابق، ص٨.

وفي ذلك الوقت كانت تجارة الرقيق معروفة في القارة الإفريقية وكان من أكبر تجار الرقيق الذين ظهروا في ذلك الوقت الزبير رحمت [١] من سكان شمال السودان والذي كون جيشاً قوياً غزانه جهات بحر الغزال وسار به نحو الغرب.

وبعد ذلك أظهر الزبير ولاءه للحكومة الخديوية المصرية وعرض الحكومة وضع المناطق التي فتحها تحت تصرفها، فأنعمت عليه الحكومة الخديوية بالمرتبة الثانية مع لقب بك وأن يتولى إدارة البلاد التي فتحها باسم الحكومة الخديوية.

وكان الزبير من قبل عقد معاهدة مع زعماء قبائل الرزيقات سنة ١٨٦٦ تنص على أن تحافظ الرزيقات على أمن الطريق التجاري المار ببلادهم وتأمين مرور تجارة الزبير مقابل مبلغ من المال يدفعهم لهم إلا أن الرزيقات نكثوا بعهدهم واعتدوا على قوافل الزبر التجارية وهددوا مصالحة فحاربهم فكانت تلك الحرب سبب استيلاء الزبير على دارفور ذلك لأن اثنين من زعماء الرزيقات قد هربا بعد فشلهما في الحرب ضد الزبير إلى سلطان دارفور واحتميا به وهكذا أصبح الصدام بين الزبير وسلطان دارفور لا مفر منه.

وبما أن الحكومة المصرية ترغب في ضمن دارفور للبلاد السودانية التابعة لها فوجهت أوامرها للزبير للزحف على دارفور بعد أن أمدته ببعض الأسلحة ومدافع وأمرت حكمدار السودان بالزحف عليها أيضاً من ناحية الشرق لكي يلتقي الجيشان في الفاشر عاصمة دارفور.

ولقد أرسل الزبير رسالة إلى السلطان إبراهيم في دارفور قبل بدء الحرب بينهما طالباً منه التسليم ولكن دون فائدة وبعد عده معارك انتصر الزبير وقرر الزحف على الفاشر عاصمة دارفور وحينها أرسل رسالة أخرى للسلطان إبراهيم لتسليم نفسه حقناً للدماء ووعده أن يؤمنه على نفسه وأمواله ولكن سلطان دارفور رفض وبعد عدة معارك أخرى بين السلطان إبراهيم والزبير خرج الزبير سنة ١٨٧٤ متعقباً أثر السلطان فأدركه وقلته ودخل الفاشر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٤م وهكذا

(١) Ibrahim,hayder,op.cit.p.10.

خضعت دارفور للإدارة المصرية وأصبح قائماً على إدارتها الزبير نفسه وظلت دارفور تحت إدارة الحكم التركي المصري حتى سنة ١٨٨٤ عندما سيطرت الثورة المهدية على أملاك الخديوية المصرية في السودان في يناير سنة ١٨٨٥. [١]

الثورة المهدية في دارفور

لما قامت الثورة المهدية عرض أمر دعوتها على قبائل الرزيقات المنتشرة في كردفان وجنوب دارفور فقبلتها وأخذ زعمائها البيعة على يدي محمد احمد المهدي، ووافق زعيم الرزيقات أكبر قبائل البقاره، وكانت كل قبائل البقاره تنصاب الإدارة المصرية العداء وتحول عداءوها لصراع دموي ملح وتمكن ماديو من هزيمة سلاطين باشا أحد كبار قادرة الجيوش المصرية التركية سنة ١٨٨٢ واتسعت رقعة الثورة على الإدارة المصرية التركية في دارفور وتطورت الأحداث بعد هزيمة الجنرال "هكس" قائد الجيوش المصرية في السودان سنة ١٨٨٣ حيث استسلم سلاطين باشا لجيوش الهدية تحت قيادة محمد خالد زقل الذي دخل الفاشر سنة ١٨٨٤ وبذلك سيطرت الثورة المهدية على سلطنة دارفور.

وقتل غوردون بعد سقوط الخرطوم سنة ١٨٨٥ وأصبح المهدي سيد الموقف في بلاد السودان بلا منازع وبعد وفاة المهدي سيطر الخليفة عبد الله التعايشي على شئون الدولة المهدية.

وبعد ذلك نقل الخليفة عبد الله عدد من أبناء الفور وقبائل غرب دارفور إلى أم درمان ثم نشبت بعض الحروب بين المهديين والفور هزمت فيها قوات المهديين فأرسل التعايشي ابن عمه محمود أحمد عاملاً على كردفان ودارفور، أما في وسط جبل مرة فقد اختارت قبائل الفور على دينار سلطاناً عليهم والذي كانت تصرفاته تدل على أنه لازال طامعاً في ملك دارفور، وسعى لتحقيق مطامعه وخوفا من تصرفاته ضد مصلحة الحكومة دعاه الخليفة عبد الله التعايشي إلى أم درمان

(١) البحيري زكي، مرجع سابق، ص١٤-١٨.

سنة ١٨٩٥ ونتيجة للضعف التدريجي الذي اتصفت به حكومات المهدية وتضاؤل نفوذها في دارفور قامت ثورة في الإقليم كله فهرب على دينار إليه ليسيطر على زمام الأمور هناك. [١]

وقد انضمت منطقة دارفور إلى السودان سنة ١٩١٦ إلا أن ذلك لا يعني أنها لم تكن تابعة للسودان قبل ذلك حيث أنها خضعت للعهد المصري من خلال الزبير رحمة ثم دانت للدولة المهدية وبقت مستقلة كفترة انتقالية قصيرة من الفترة سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩١٦ تحت حكم السلطان على دينار إلى أن عادت للخضوع للحكم الثنائي منذ ١٩١٦ وحتى استقلال السودان سنة ١٩٥٦.

ولم تسعد دولة كفرنسا باستقلال الإقليم على أيدي السلطان على دينار خشية أن تمتد عدوى الاستقلال لمستعمرتها [٢].

دارفور في ظل الحكم الثنائي ١٩١٦-١٩٥٦

بعد إخلاء مصر للسودان ١٨٨٥م بأمر الانجليز أصبح السودان خالياً من وجهة نظر الدول الاستعمارية فلما ظهر طمع بعض هذه الدول خاصة فرنسا وإيطاليا في بلاد السودان غيرت الحكومة البريطانية سياستها تجاه المسألة السودانية وقررت غزو السودان، وأعدت جيشاً عظيماً معظمة من الجنود المصريين مع قيادات انجليزية لاستعادة السيطرة على البلد وواجه الخليفة عبد الله التعايشي الهجوم الانجليزي المصري الذي قاده الجنرال الانجليزي كتشنر ولكن الخليفة لم يصمد وهزم واحتلت الجيوش الغازية أم درمان عاصمة المهدية وفي دارفور استرد على دينار ملك آبائه وأسس سلطنة دارفور الثانية وكانت غير تابعة لحكومة السودان وظل الوضع هكذا حتى قامت الحرب العالمية الأولى ووقف على دينار بجانب الدولة العثمانية وضد الحلفاء وهنا قرر

(1) المرجع نفسه، ص١٨-١٩.

(2) مكي، حسن: دارفور المأساة واجتهادات في مساعي الحل، ورقة فيك تاب أزمة دارفور، ص٢٨٤.

الإنجليزي وحكومة السودان الثنائية الاستيلاء الكامل على دافور حيث أصبحت خضعة خضوعاً فعلياً للحكم الثنائي كباقي أقاليم السودان.

منذ ذلك الوقت سنة ١٩١٦ بعد القضاء على جيوش على دينار ومقتله وبذلك دخل هذا الإقليم تحت الإدارة الثنائية حتى نهاية الحكم الثنائي سنة ١٩٥٦ وأهم السمات التي تميز بها الحكم الثنائي.

أ. **اهمال الإدارة الثنائية لشئون الإقليم الاقتصادية وفي مقدمتها الزراعة وأيضاً اهمالها الشديد للشئون التعليمية والصحية حيث أنها لم تهتم بإقامة مشروعات تساعد على تنمية أحوال الإقليم والسكان، ولم تسع لحفر الآبار اللازمة للزراعة والري والشرب ولم تنشئ الطرق اللازمة بل أوقفت خط السكة الحديد المتجه غرباً من مدينة الأبيض وبذلك حرمت دارفور من الخط الحديدي الذي يمكنه ربط دارفو بالخرطوم.**

ب. **ظل دارفور إقليماً منعزلاً حيث اتبع الانجليز في إدارته الحكم غير المباشر أو الإدارة الأهلية وذلك بأن يولى الانجليز على إدارة المدن والقرى والقبائل زعمائها وساعدت هذه السياسة على ترسيخ الفكر القبلي والعنصري في دارفور والسودان وأصبح لكل قبيلة أو دار زعيم يدير على ترسيخ الفكر القبلي والعنصري في دارفور والسودان وأصبح لكل قبيلة أو دار زعيم يدير شئونها ومسئول عنها أمام مسئولي إدارة الحكم الثنائي، وكان دور هؤلاء الزعماء بالإضافة لإدارتهم لأقاليمهم- إقناع أهل القبائل والعشائر بقبول حكم الانجليز والإدارة الثنائية.**

ت. **ظلت بلاد الفور مصدر هام من مصادر المحاصيل الاقتصادية المختلفة خاصة المحاصيل الزراعية بالإضافة للثروة الحيوانية.**

ث. **ظل إقليم دارفور يتعامل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مع القبائل والدول المجاورة وكأنه بلد قائم بذاته فطريق الأربعين كان يوصل منتجات الإقليم لمصر وكانت**

علاقات دارفور منفتحة مع إفريقيا الاستوائية الفرنسية (تشاد) خاصة أن بعض قبائل دارفور كانت ممتدة في أراضي دارفور وتشاد مثل بني هلبه وقبائل الزغاوه. وكان لدارفور علاقات قديمة مع بعض السلطنات المجاورة كالزغاوة في الشمال وملكة علوه ومقره جنوباً [١].

ج. وظل الدين هو العامل الحاسم في سلوط أهالي وقبائل دارفور [٢].

هكذا قدمت شرح موجز للخلفية الجغرافية لإقليم دارفور وأيضاً للخلفية التاريخية للإقليم بهذا انتهى فصل التمهيد وبإذن الله في الفصل القادم (الفصل الأول) سوف اعرض أسباب الصراع وجذور الأزمة في دارفور مع عرض لأطراف النزاع والصراع هناك.

([1]) توفيق، عبد النعيم حسن، مرجع سابق، ص١٥.

([2]) البحيري، زكي: مرجع سابق، ص٢٠-٢٤.

مدخل

أولاً: جذور الصراع في الإقليم وأسبابه

١. **عوامل اقتصادية.**
٢. **مشكلة الملكية وحيازة الأراضي.**
٣. **إلغاء الإدارة الأهلية.**
٤. **النزاع بين القبائل الزراعية والقبائل الرعوية حول المسارات.**
٥. **تشابك الحدود وانتشار السلاح في الإقليم.**
٦. **السياسات التعليمية والبطالة في الإقليم.**
٧. **عزلة الإقليم وصعوبة المواصلات.**
٨. **تجاهل الحكومة للأزمة في أول الأمر.**
٩. **تدخل القوى الخارجية في الأزمة.**
١٠. **نزاع الموارد.**

ثانيا: أهم مظاهر العنف في المشكلة

مدخل

لعبت الظروف السياسية دوراً مؤثراً على التطورات المأسوية التي حدثت في دارفور حيث مرت هذه المنطقة بمجموعة من الأحداث والتطورات نتج عنها في النهاية أوضاع ساهمت في تفاقم المشكلة.

ويرى البعض أن إقليم دارفور يتميز بتركيبة قبيلة معقدة للغاية ولكنها اتسمت بالتعايش السلمي بين الأفراد والمجموعات وساد بينهما التسامح والاختلاط وفق قيم وتقاليد متعارف عليها، ولم يعد هذا الانسجام قائماً حيث تحولت النزاعات البسيطة حول الموارد واستغلال الأراضي إلى

تكتلات قبلية وعرقية شملت القطاعات المسيسة منها ومثقفي دارفور، ويشير البعض إلى أن هناك قائمة تشمل ٢٤ قطاعاً من القبائل العربية في حربها مع قطاعات الفور. [١]

وهكذا توسع الصراع من جبل مرة على جميع مناطق الفور وبرزت جبهة نهضة دارفور مقابل التجمع العربي. إذن فأزمة دارفور ترجع في جذورها إلى عدة عقود مضت حيث ارتبطت هذه الأزمة في بدايتها بصراع تاريخي بين القبائل على النفوذ والموارد وأن كان النزاع لم يتحرك دوماً باتجاه واحد حيث شهد تحولات وتفاعلات جعلته يأخذ مع الوقت انماط جديدة تتأثر بالعديد من العوامل الإقليمية المتعلقة بالاضطرابات في دولة تشاد المجاورة وكذلك الصراع الليبي التشادي في السبعينيات وخلال الثمانينيات من القرن الماضي.

وقد أضافت الظروف والمتغيرات البيئية خاصة الجفاف والتصحر بعدا آخر اسهم في استمرار النزاعات واتساعها وفي هذا السياق تعمقت النزاعات والصراعات وبدأ يترسخ معها فضلا عن الطابع الاثنى الطابع السياسي حيث استندت الحركتان المتمردتان الرئيسيتان على قاعدة اجتماعية ذات أصول أفريقية ووجهت قوة التمر عملياتها ضد الحكومة.

وبذلك شهدت الأزمة في دارفور ظهور متغيرين جديدين هم الاثنية المسيسة وتوجيه السلاح إلى الدولة ومؤسساتها بشكل مباشر بعد أن كان في المراحل السابقة يدور بين القبائل وبعضها.

وهكذا نجد أن أزمة دارفور لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية[٢].

([1]) ضلع، جمال محمد السيد: أزمة دافور في ظل التفاعلات الداخلية والتداعيات الخارجية، سنة ٢٠٠٧، ص٢٤-٢٥.

([2]) رأفت، إجلال رسلان، هاني: أبعاد الصراع في دارفور، الأزمة والأفق المستقبلي، مركز البحوث والدراسات السياسية، سنة ٢٠٠٤، ص٢٢- ٢٤.

أولا: جذور الصراع في الإقليم وأسبابه

لعبت الظروف السياسية دوراً مؤثراً على التطورات المأساوية التي حدثت في دارفور حيث مرت هذه المنطقة بمجموعة من الأحداث والتطورات نتج عنها في النهاية أوضاع ساهمت في تفاقهم المشكلة :

العوامل الاقتصادية

حيث أن العوامل اقتصادية تترأس أسباب الأزمة هناك فنجد أن:=

أ. **تسبب ندرة المياه وقلة الأمطار وما يترتب عليه من جفاف وقحط وتناقص في إنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية سبب رئيسي في قيام النزاع في دارفور.**
ب. **عدم توافر مشاريع تنموية زراعية أو صناعية في دارفور رغم كثرة مواردها.**
ت. **ازدياد معدل النمو السكاني بشكل سريع مع عدم وجود إمكانيات مادية لهؤلاء السكان.**
ث. **للحروب الأهلية في جنوب السودان أكثر كبير فيما وقع لدارفور من مشاكل وأحداث.**

مشكلة الملكية وحيازة الأراضي

أ. **استمر نظام ملكية الأراضي وحيازتها في دارفور لفترة طويلة وغالباً تكون ملكية الأراضي جماعية لجميع أفراد القبيلة على المشاع.**
ب. **أيضاً نظام الحواكير الذي بموجبه تستولي الصفوة ورجال السلطة ومشايخ القبائل على مساحات من الأراضي بنظام الحكر.**
ت. **وفيما بعد نشبت صراعات مسلحة وظهرت اتجاهات عنصرية بين المزارعين من أصحاب الأراضي والرعاية.**

إلغاء الإدارة الأهلية

وهي سبب آخر من أسباب تفاقم المشكلة في دارفور وهي دعوة نادي بها بعض المثقفين الذين لا يعرفون الواقع الاجتماعي لبعض مناطق السودان ومنها دارفور وتبنت فيما بعد حكومة نميري الدعوات السابقة لحل الإدارة الأهلية وقام بإصدار قانون الإدارة المحلية للإقليم. وكانت الإدارة الجديدة قد استخدمت شرطة ضعيفة بالإضافة لعدم وجود قوات جيش لذلك غابت سلطة الدولة من الناحية الفعلية في وسط هذا الفراغ الأمني كان من الضروري أن يحل السلاح الشخصي والصراع القبلي والعنف محل القانون ومحل رأي مجالس الكبار، وفي الثمانينيات عقب إلغاء الإدارة الأهلية قد عم الجفاف والمجاعة مما أدى لمزيد من التنافس العرقي وغير العرقي حول الموارد.

مما زاد من غضب بعض قبائل دافور سنة ١٩٩٤ عندما أعيد تنظيم الإقليم إدارياً ثم تخصيص مناصب عديدة لأفراد المجموعات العربية في السلطة الجديدة وهو ما رأته قبائل مثل الساليت والفور بمثابة تجاهل وتقويض لدورها التاريخي القياد في الإقليم.

النزاع بين القبائل الزراعي والقبائل الرعوية حول المسارات

أدت عوامل طبيعية وتاريخية مختلفة لتهميش جماعات وقبائل سودانية تركزت في مناطق جنوب وغرب السودان وأدى الإحساس بالتدني والتهميش حد تحدي تلك الجماعات والقبائل لسياسات الحكومات. [١]

ولما ظهرت حركات اعتراض من حادث سكان وقبائل أقاليم الجنوب والغرب على سياسة الحكومات التي يسيطر عليها الوسط والشمال وصفت المجموعات الحاكمة بالعنصرية وقد أدت عوامل مختلفة إلى زيادة الاحتكاكات بين القبائل الزراعية والقبائل الرعوية ومن هذه العوامل أن السلطات المحلية لم تعد تتابع حركة المراحيل الموسمية ولم تعد تهتم بتخطيط مسارات الترحيل قبل

(1) ضلع، جمال محمد السيد، ص١٢.

وصول القبائل الرعوية إلى المناطق الزراعية في الأجزاء الجنوبية من الإقليم وتم هجر الرعاة للمسارات المعتادة سابقاً خاصة مع زيادة الزحف الصحراوي الذي ضرب هذه المناطق بالإضافة إلى أن الإداريين لم يعودوا يحددوا تاريخاً مناسباً لحركة الرعاة أو مراحيل جديدة لمسيرة قطعانهم عند اجتيازها لأراض المزارعين مما يجعل الرعاة في حالة رغبة عارمة للوصول للوديان بغض النظر عن اكتمال عملية حصاد المحاصيل من عدمه مما تسبب في حالة التعدي والصدام المباشر والمسلح بين الرعاة الرحل والتعدي المتعمد من قبل بعض الرعاة للأراضي المجاورة للمرحال وإقامة المزارع العشوائية من قبل المزارعي حتى على مناطق مرور المراحيل.

ولدى المزارعين اعتقاد ثابت بأن الأرض التي يمر عليها الرعاة إنما هي أرض خاصة بهم ولذلك لابد للرعاة الذين يمرون عليها من دفع رسوم مقابل مرورهم وهذا بتناقض مع نظام الدولة الحديثة الذي يسمح بحرية المرور والحركة والامتلاك.

أيضاً زيادة الرقعة الزراعية في دارفور على حساب أراض المراعي في ظروف الجفاف والتصحر كانت سببا هاماً من أسباب النزاع مما جع بعض المزارعين يبالغون في تقيم خسائرهم نتيجة لتعديات الماشية على مزارعهم.

وأدت ظروف الصراع بين القبائل غير العربية وبين المزارعين وبين القبائل الرعوية من العرب وغير العرب التي ضاع عليها المرعى إلى تراكم إحساس لدى العقل البدوي العربي هناك أنه غير مرغوب فيه ولن يكون له نصيب من السلطة أو المشيخة ومطلب منه أن يخرج من دارفور، بينما تراكم لدى مجموعة من القبائل غير العربية اعتقاد أن هناك خطة مدبرة لاستئصالهم.

وهذا ما أكده احمد إبراهيم دريج وإلى دارفور في حديثه مع بروفيسير حسن مكي سنة ١٩٩٩ بأن هناك تحالفاً يضم القبائل العربية هدفه استئصال الرزقة من العناصر الإفريقية في دارفور ويجب على القبائل غير العربية الحفاظ على وجودها بالقوة [١].

واستغل الإعلام الغربي أحداث الصدام في دارفور وارجع أسباب الأزمة إلى مشكل العنصرية والتمييز بين العرب والأفارقة وأن الحكومة السودانية أخذت جانب العرب ضد القبائل الإفريقية، في حين أكد أدم النور أن ما وقع في الإقليم ما هو سوى صراع على الموارد والثروات الطبيعية بين القبائل متباينة الجذور والمنابع ورفض ما تردد عن أن سبب الأزمة هو تفرقة الحكومة في معاملتها مبين المسلمين العرب والمسلمين الأفارقة ومنح امتيازات للعرق دون الأفارقة.

وأكد البروفيسور دفع الله الحاج يوسف رئيس اللجنة السودانية لتقصي الحقائق في دارفور الصراع الدائر في دارفور هو صراع بين قبائل عربية وأخرى أفريقية لا أساس له من الصحة.

ومعظم هذه النزاعات كانت إما بين القبائل العربية بعضها البعض أو بين القبائل الإفريقية بعضها البعض وكان أقلها ما بين قبائل أفريقية وأخرى عربية أي أن النزاع الدائر حالياً ليس صراع عنصري بين القبائل العربية والإفريقية. [٢]

تشابك الحدود وانتشار السلاح في الإقليم

تمتد حدود إقليم دارفور بغرب السودان لمسافة طويلة وتشترك مع ثلاث دول هي ليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى وهذه الحدود رسمها الاستعمار مما أدى إلى تقسيم بعض القبائل مع دول الجوار فأصبح جزء من هذه القبائل في دارفور وجزء آخر منها مأخوذ في دول الجوار مما ساعد على سهولة الانتقال على جانبي الحدود من دولة أخرى، حينما أعادت الحكومة الثنائية ضم

(1) المرجع نفسه، ص١٢.

(2) البحيري، زكي، مرجع سابق، ص٩٠- ٩٥.

دارفور لحكومة الخرطوم سنة ١٩١٦ لم تنتزع السلاح من يد القبائل في هذا الإقليم النائي فاستمر وجود جماعات مسلحة دون وجود رقابة أمنية عليها مما خلق دائما جوا من الصراع والقتال في هذه المنطقة في العشرين سنة الأخيرة.

ويتميز أهل دارفور عن كل المجتمعات السودانية بضرورة حمل الرجل الدار فوري للسلاح كلما أراد الخروج من بيته حيث أن حمل الرجل الدارفوري للسلاح ما هو إلا تأكيد لرجولته وشهامته وإمكانية دفاعه عن نفسه وعن من حوله. حيث تكمن عله هذه الظاهرة في أوضاع المجتمع البدوي هناك وفي الخلفية التاريخية للمنطقة المليئة بالحروب والغارات بين القبائل وإلى الحملات التأديبية التي كانت تقوم بها جيوش السلاطين في الماضي لتأديب القبائل التي تشق عصا الطاعة فلقد خلقت تلك الظروف القاسية ما يعرف باسم ثقافة الحرب. [١]

مما ساعد انتشار السلاح أيضاً قيام ليبيا بتسليح القبائل العربية في دارفور في أواخر السبعينيات في صراعها مع تشاد حول شريط أوزو الحدودي.

وأيضاً من عوامل زيادة السلاح تفكك جيش جمهورية إفريقيا الوسطى ودخول معظمة في دارفور حيث كان كثير من أفراده من قبائل سودانية، والواقع أنه نتيجة لهذا الوضع أصبح لدى الكثير من مواطني دارفور إحساس بأن الحكومة لن تستطيع حمايتها لأن السلاح الذي معهم كان أكثر تطوراً من سلاح الشرطة مما دفعهم للتسابق للحصول على السلاح الأحدث لحماية أنفسهم حيث أن الإقليم صار قبلة لتجار السلاح الذين يقومون بتهريب أحدث أنواع الأسلحة الآلية مثل الكلا شنكوف، جيم فور، المدافع الرشاشة الثقيلة، أربي جي والقنابل اليدوية والصواريخ المضادة للطائرات والدبابات. خاصة وأن معظم أبناء دارفور خدموا في القوات المسلحة السودانية ولديهم الخبرة الكافية لاستخدام السلاح.

(١) البحيري، زكي، مرجع سابق، ص٩٥ إلى ٩٩.

وأيضاً سيادة حالة الجفاف والتصحر في أواخر السبعينيات في مناطق دارفور والدول المجاورة لها من ناحية الغرب مما أدى لنزوح مليون من سكان هذه الدول بثقافته التي لا تحترم القانون خاصة في غياب الإدارة الأهلية وضعف قوات الأمن في الإقليم ولقد ادخل هؤلاء ما يسمى بثقافة العنف والتعدي وقطع الطرق [١].

وأدت ظاهرة الجفاف أيضاً لهجرات جماعية للقبائل المختلفة. [٢]

وأدى التشابك الجغرافي والتاريخي والسياسي بين دارفور والمحيط الإقليمي إلى إضعاف إحساس سكان دارفور بالبعد القومي. [٣]

السياسات التعليمية والبطالة

كانت دارفور أقل مديريات السودان نصيباً سواء في عدد الطلاب أو في عدد المدارس، فمثلاً المدارس الأولية في شمال السودان سنة ١٩٣٤ كانت ٩٣ مدرسة لم يكن لدارفور منها سوى مدرستان فقط، كما أنه لم يكن هناك مدرسة واحده للبنات في دارفور ولم يكن هناك مدارس أهلية في دارفور وأول مدرسة للبنات كانت سنة ١٩٣٩.

كما أن عملية تنقل الرعاة بمواشيهم وبرفقتهم أبنائهم من بنين وبنات عائقاً كبيراً في تحقيق السياسات التعليمية التي سعت حكومات البلاد في بعض الأحيان لتنفيذها فكان الرعاة يرفضون إرسال أبنائهم إلى المدارس لحاجتهم إليهم خلال الترحال والرعي.

مما ساعد على زيادة نسبة الأمية بينهم وذلك في جو القصور الدائم في الخطط الحكومية التعليمية لقد ظلت دارفور تعاني الإهمال والتجاهل في خلال الحكومات التي تولاها حزب الأمة.

([1]) احمد، طارق ومحمد، مبارك: الصراع في دارفور، ورقة في كتاب أزمة دارفور، ص١٥٧.

([2]) ضلع، جمال محمد السيد، مرجع سابق، ص٢٥.

([3]) البحيري، زكي: مرجع سابق، ص٩٥- ٩٩.

خلال التسعينيات من القرن العشرين أدارت الدولة سياسة تعليمية لتفير التعليم العالي خاصة في العاصمة وبعض المدن الكبرى لكل الراغبين فيه من كافة أنحاء البلاد ولم يقتصر دور الجامعات على تخريج الأعداد الفعلية التي تحتاجها البلاد لسوق العمل بل العكس حيث أنه زاد أعداد خريجي الجامعات دون توافر فرص عمل لانشغال الحكومة عن إقامة مشروعات تنموية في إقليم دارفور ومعظم السودان وفي هذا المناخ أصبحت دارفور أهم الركائز الأساسية للعمالة المؤهلة ومصدر للرجال المجندين في الجيش السوداني. وأيضاً الهجرة للبلاد العربية خاصة ليبيا.

وفي ظل ذلك بدأت الاتهامات حول تفضيل الحكومة الجماعات دون أخرى في منح فرص العمل والتوظيف وأصبح شباب الخريجين الذين رحلوا من دارفور إلى الخرطوم للتعليم ثم عادوا لدارفور بعد الدراسة مصدر قلق للدولة لعدم استطاعتهم على الاندماج في المجتمع الريفي الذي أتوا منه ولم يستطيعوا الانخراط في مجتمع المدينة الذي حرمهم من فرص العمل فوجد هؤلاء الشباب في روابطهم القبلية والجهوية الملاذ. فلما تفجر الصراع في دارفور وجد العديد من هؤلاء أن التمرد ضد الدولة يشكل حلاً لمعاناتهم الممتدة مع البطالة. [١]

فكان لهم دور فعال في تنشيط الحرب والصراع في دارفور. [٢]

عزلة الإقليم وصعوبة المواصلات

يوضح التاريخ السياسي أن إقليم دارفور ظل معزول عن إقليم السودان الأخرى ولذلك كان أكثر ارتباطاً بالمجتمعات والدول المتاخمة له مثل كردفان وبحر الغزال، وتشاد وليبيا ومصر. مما أحدث تداخلا اجتماعياً وسكانياً.

ومما زاد من عزلة دارفور عن كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى في بقية أنحاء السودان عدم وجود طرق حديثة بين هذا الإقليم النائي وبين وسط السودان وعدم توافر

([1]) ضلع جمال محمد السيد، مرجع سابق، ص٢٦

([2]) البحيري زكي: مرجع سابق، ص٩٩-١٠٢.

وسائل مواصلات سهلة سريعة وأيضاً لا تتوفر في دارفور أعداد كافية لخطوط التليفون والتلغراف التي تربط هذا الإقليم بالعاصمة أو بالعالم الخارجي.

ولقد أعاقت كل هذه الظروف أية تطورات اقتصادية للإقليم خاصة في مجالات التجارة والتسويق والتنمية مما عمق من أسباب الخلافة بين دارفور والخرطوم. (١)

تجاهل الحكومة اللازمة أول الأمر

أن الحكومات الوطنية لم تخل من تهمة إحداث الأثر السلبي على الوضع القبلي في دارفور ولقد وصفت الحكومة متمردي دارفور بأنهم قطاع طرق واخطئت في إدارة الأزمة سياسياً وإعلامياً ولم تشرك في حلها في البداية قوى التجمع السوداني المعارض وأصحاب المشكلة أنفسهم.

ولما أصبحت المفاوضات الجارية في نيفاشا بين الحكومة السوادنية والحركة الشعبية لتحرير السودان على وشك الانتهاء حيث تحقق لأهالي الجنوب بموجبها كيان ذاتي وإمكانات اقتصادية ونصيب في الثروة والسلطة تطلع زعماء حركات التمرد في دارفور والمسلحين منهم لإحراج الحكومة وإرغامها على الدخول في محادثات مماثلة معهم للحصول على نفس المميزات التي سيحصل عليها الجنوبيين.

ويرى المحللين السياسيين أن ما وقع من خلافات سياسية في صفوف حكومة ثورة الاتقاد وانقسام الحزب الحاكم إلى حزبين هما حزب المؤتمر الوطني الذي استمر حاكماً للسودان بزعامة عمر البشير، وحزب المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي قد ساعد على تأزم الوضع السياسي في إقليم دارفور بدرجة كبيرة. ولقد اشتد الصراع في دارفور مع فترة سجن الترابي. (٢)

([1]) المرجع نفسه ص١٠٢، ص١٠٣.

([2]) البحيري زكي: مرجع سابق، ص١٠٤- ١٠٥.

تدخل القوى الخارجية في الأزمة

أن تدخل القوى الخارجية خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل كان له الأثر السلبي الذي أدى لتفاقم الأزمة وانتقالها من أزمة محلية إلى مشكلة إقليمية دولية، بل أن القوى الغربية صعدت الأزمة واعتبرتها اسوأ كارثة إنسانية في مطلع القرن الحادي والعشرين [١]. فلقد عمل الإعلام الغربي على تضخيم المشكلة وعرضها بالصورة التي تخدم مصالحة وبرز تدخله في غياب الإعلام الوطني.

كما أن أمريكا قات بتصعيد المشكلة للتستر على ما كان يحدث حسن أبو غريب، فأراد الرئيس السابق جورج بوش تحسين صورته وأيضاً تحقيق الرغبة المستترة عنده وهي تحقيق القطيعة بين العرب والأفارقة [٢].

نزاع الموارد

تعرضت المناطق المالية في دارفور لجفاف تسبب في نزوح كثيرة من القبائل الشمالية جنوباً، نزحت قبائل الإبالة (رعاة الإبل) إلى مناطق جبل مرة ونزحت قبائل الزغاوة إلى جنوب دارفور وأراضي جبل مره تتوافر فيها المياه والمراعي طول السنة ولكنها ملك لقبيلة الفور وهم يفلحونها وهنا نشأ النزاع في جنوب دارفور بين قبائل الرزيقات المالكة للأرض وقبائل الزغاوه الوافدة عليها. [٣]

أي أن الأزمة بدأت بتوتر في العلاقة بين قبائل عربية رعوية نزحت إلى جنوب غرب ووسط الإقليم تلك الأماكن التي يسكنها قبائل أفريقية تعمل بالزراعة مما أدى لاحتكاك أدى لتشكيل

([1]) أحمد، طارق محمد مبارك: الصراع في دارفور، في كتاب أزمة دارفور، مرجع سابق، ص١٥٥.

([2]) البحيري، زكي: مرجع سابق، ص١٠٦.

([3]) المهدي، الصادق: نحو إرسال قواعد العدل والسلام والانفاق في دارفور، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سنة ٢٠٠٧، ص١٥٢.

قوات الجنجويد من قبل القبائل العربية، والجنجويد هم عصابات، هو رجل يركب حصاناً ويحمل بندقية E3.

وعندما بدأ الجنجويد هجماتهم على أبناء القبائل المستقرة بدأت هذه القبائل تشعر بأن الحكومة لم تقم لنجدتها وحمايتها لذلك شكل أبناء هذه القبائل (ميليشيات) انطلاقاً من تقدير يرى أن عدوهم هو الدولة نفسها وليس فقط القبائل الرعوية ولذلك شكلت أحزاباً سياسية مسلحة (حزب حركة تحرير السودان وحزب العدالة والمساواة)[١].

أي أن البداية كانت نزاعاً على الموارد وبالتصعيد الغربي صور على أنه كارثة. [٢]

ثانياً: اهم مظاهر العنف في المشكلة

١. أن الصراع حول الموارد بين الإبالة والفور لم يبدأ مع بداية الحكم الإقليمي سنة ١٩٨٠ ولكنه بدأ قبل ذلك ولكنه لم يكن بهذا العنف وكانت أولى المعارك الدامية ذات البعد العراقي ١٩٨٢.

٢. في النصف الأول من الثمانينات انطلقت أول مظاهرة في مدينة الفاشر ضد السياسات الاتحاد الاشتراكي والحكومة وكان قوامه طلاب مدرسة الأشر الثانوية وقد وزع المتظاهرون منشورات تدعو أهل دارفور للتضامن من أجل نيل حقوقهم.

٣. في أوائل عام سنة ٢٠٠٠ اعتدى من الغرب أولاد زيد على الزغاوة من دار قلا [٣] وقتلوا حول ٧٦ شخص منهم وسعت الإدارة الحكومية في شمال غرب دارفور لعلاج القضية مؤقتاً.

([1]) المهدي، الصادق، نحو إرساء قواعد العدل والسلام والاتفاق في دارفور، مرجع سابق، ص١١٠- ١١١.

([2]) ضلع، جمال محمد السيد: مرجع سابق، ص٩.

([3]) يوسف، يوسف فتحي، مرجع سابق، ص١١٦.

٤. وقعت اعتداءات واسعة في دارفور سنة ٢٠٠٣ مما أسفر عن قتل سبعة آلاف شخص وإحراق حوالي ٣٠٠ قرية ودخل الصراع بين المتمردين من جانب والبدو الرحل من العرب من جانب آخر في صدام شديد العنف [١] وقامت الميلشيات المسلحة لقبائل الفور وزغاوه بالاستيلاء على مناطق كثير من المدن الثلاث الكبرى في دارفور (الفاشر- جنينة – نيالاً) وقامت قواتها باحتلال مطار الفاشر ودمرت سبعة طائرات عسكرية تابعة لقوات الحكومة السودانية [٢] وقتلوا عشرات الضباط والجنود ورجال الشرطة ولذلك قامت الحكومة بضرب المتمردين ومليشياتهم ضرباً عنيفاً باستخدام أشد أنواع الأسلحة في الطيران والمدفعية مما أدى لزيادة الفوضى والدمار في الإقليم.

٥. مع بداية سنة ٢٠٠٤ تراجع بعض المتمردين من الذين وقعوا على اتفاق ابشي ولم يكتفوا بذلك بل عادوا إلى الاعتداء على الجيش وقتلوا حوالي سبعمائة من قواته وفي نفس الوقت ثلث الحكومة ١٧٥ شخص من المتمردين فيما ذكر المتمردين أن القوات الحكومية قذفت مناطق شرق جبل مرة بطائرات وهليكوبتر مما أدى إلى لجوء السكان وتدفقهم على تشاد [٣].

٦. في أواخر أكتوبر سنة ٢٠٠٤ شن المتمردين حركة تحرير السودان هجوماً على أحد مساجد دارفور أثناء صلاة الجمعة فأصيب عدد من المصلين كما شنوا في نفس الوقت هجوماً آخر على ١٢ شاحنة تجارية تحمل بضائع في طريق بولاية جنوب دارفور مما أودى بحياة اثنين من السودانيين، وقام المتمردين بنهب محتويات الشاحنة.

([1]) المهدي، الصادق، مرجع سابق، ص١١٠-١١١.

([2]) البحري، زكي: مرجع سابق، ص١٣٦- ١٣٧.

([3]) فيلنت، جولي ودي قال، الكس: ترجمة انطوان باسيل، تاريخ دارفور حرب وإبادة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، سنة ٢٠٠٦، ص١٥٨.

٧. في تطوير آخر لانتهاكات وقف إطلاق النار ذكر محمد عبد القادر نصر الدين المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية في يناير سنة ٢٠٠٥ أن عدد من سكان مدينة جنوب دارفور لقوا مصرعهم في هجوم قبائل المتمردين في ثاني أيام عيد الأضحى حيث قتل المتمردين عدد من المواطنين واحرقوا ثمانية قرى وتصدي الجيش السوداني لهمه وكبرهم خسائر فادحة في الأرواح والمعدات. [١]

٨. قيام حركة العدل والمساواة بالهجوم الفاشل سنة ٢٠٠٨ على أم درمان حيث دمر الجيش السوداني معظم قوات الحركة التي قامت بالهجوم.

٩. فشل اتفاق الدوحة في النصف الأول ٢٠٠٩/٩/٤ حيث أنه على الرغم من حالة التوتر بين البلدين فقد اتفق الطرفان توقيع اتفاقية الدوحة الذي كان يهدف إلى نزع فتيل التوتر على أن يعقب الاتفاق عقد قمة سودانية تشادية جديدة في طرابلس بحضور ومشاركة قطر، غير أن اندلاع القتال بعد التوقيع في مايو سنة ٢٠٠٩ يسن قوات المعارضة التشادية مع القوات التشادية حال دون المضي في هذه الترتيبات مما أدى إلى جولة جديرة من تبادل الاتهامات والتراشق من الطرفين السوداني والتشادي وإعلان المسئولين التشاديون أنهم قد تعرضوا للخديعة من جانب الخرطوم التي وقعت معهم اتفاق في الدوحة [٢].

١٠. حيث حركة العدل والمساواة تتخذ من منطقة أم حرس الحدودية داخل تشاد مقراً لها وهي المنطقة التي انطلقت منها قوات حركة العدل والمساواة في محاولة غزوها لام درمان في سنة ٢٠٠٨ في معركة تكسير العظام بين البلدين ردا على سقوط انجامينا ومحاصرة إدريس ديبي في مقره قبلها بأشهر قليلة.

([1]) البحري، زكي، مرجع سابق.

([2]) مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٧، سنة ٢٠٠٩.

الفصل الثاني

أولا: الاطراف الداخلية للمشكلة

١. الحكومة الوطنية.
٢. التنظيمات الإفريقية
أ. جبهة نهضة دارفور.
ب. حركة بولا سنة ١٩٩٠.
ت. جبهة تحرير السودان.
ث. حركة العدل والمساواة.
٣. التنظيمات العربية.
١. التجمع العربي.
٢. الجنجويد.
٣. الحركة الشعبية لتحرير السودان.
٤. حزب المؤتمر الشعبي.

ثانياً: الأطراف الإقليمية للمشكلة ودول الجوار

- مدخل
١. موقف تشاد.
٢. موقف ليبيا.
٣. موقف نيجيريا.
٤. موقف اريتريا.
٥. موقف إفريقيا الوسطى.
٦. موقف مصر.

ثالثاً: الأطراف الدولية وموقفها من أزمة دارفور

١. **الموقف الأمريكي**
٢. **الموقف البريطاني**
٣. **الموقف الفرنسي**
٤. **الموقف الألماني**
٥. **الموقف الكندي**
٦. **الموقف الياباني**
٧. **الموقف الصيني**
٨. **الموقف الإسرائيلي.**

رابعاً: دور الإعلام الغربي في تصعيد أزمة دارفور.

أولاً: الأطراف الداخلية للمشكلة

الحكومة الوطنية

ان هذه الحكومات منذ تولت السلطة في السودان منذ استقلاله إلى اليوم مسئولة عن التهميش في الإقليم، فقد قصرت جميعها واستمرت فيما بدأه الاستعمار من تركيز العمل التنموي في المثلث (العاصمة وأرض الجزيرة).

وتؤكد الإحصائيات التي تضمنها الكتاب الأسود هذا التهميش

التنظيمات الإفريقية

لم تنشأ الحركتان العسكريتان الإفريقيتان في دارفور من فراغ فقد سبقتها إلى الاحتجاج إرهاصات سياسية وعسكرية أهمها:

جبهة نهضة دارفور

وجاءت مطالب هذه الجبهة كرد فعل للتخلف الذي يعاني منه السودان وركزت على المشاركة في السلطة والثروة مع الحكومة المركزية إلا أنها توقفت عن نشاطها.

حركة بولا سنة ١٩٩٠

جبهة تحرير السودان

قامت مجموعة مسلحة من أبناء الفور والزغاوه باحتلال قولو عاصمة جبل مره وأعلنت هذه الجماعة عن نفسها تحت اسم جيش تحرير دارفور [١] ويتزعم هذه الحركة المحامي عبد الواحد نور من قبائل الفور ويتولى أمانتها اركوى مناوى من قبائل الزغاوة.

وقامت هذه الجماعة برفع السلاح ضد ما أسموه بالتهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الإقليم، وقامت هذه الجماعة بالاتصال بجنون ترانق زعيم التمرد في الجنوب واجتمعوا به سنة ٢٠٠٣ وتأثرت الجماعة بفكره حتى أنهم غيروا اسمهم من حركة تحرير دارفور إلى حركة تحرير السودان، حتى في الأهداف تبني الجماعة فكر جون قرانق والذي دعا لقيام سودان علمانيا ديمقراطي موحد.

وحدث نزاع بين جبهة تحرير السودان بين الزعماء بسبب اختلافاتهم القبيلة ومن أشهر الأحداث التي تدل على الانقسام قيام (مناوي) بتحويل شحنة من الأسلحة قدمها جون قرانق لقبيلة الفور إلى قبيلة الزغاوة على الرغم من الاتفاق بتوحيد العمل كما قامت قبيلة الزغاوة بشن هجوم على جبل مرة لانتزاع السيطرة من عبد الواحد نور لكن الهجوم توقف نتيجة ضغط من اريتريا [٢].

([1]) شرشر، طارق زكي محمد، مواقف الجماعة العربية من أزمة دارفور، رسالة ماجستير سنة ٢٠٠٩، ص٥٦.

([2]) ضيفي، عبد النعيم، مرجع سابق، ص٣٦.

حركة العدل والمساواة

تشكلت هذه الحركة بعد حركة تحرير السودان سنة ٢٠٠٣ ويرأس هذه الجماعة طبيب سوداني اسمه خليل إبراهيم، من الزغاوة، وهي مكونة من قبائل الزغاوة والفور والمساليت وتستند هذه الجماعة أحد أفر قبيلة الزغاوه. [١] وهم يعتبرون أن جذور المشكلة هي في الأصل سياسة سياسية واقتصادية وثقافية، كما أنهم يعارضون احتكار الشماليين للسلطة حيث أنهم قالوا بعد خروج الاستعمار سيطر الشماليون على الوظائف حيث أن من أصل ثمانمائة وظيفة في إدارة البلاد سيطر الشماليون على سبعمائة وثمان وثمانين وظيفة وهو الذي أدى في نظرهم إلى تهميش الأقاليم [٢] وترتبط هذه الجماعة بتمريدي شرق السودان والجماعات المتمردة في الجنوب وشمال وادي النيل وهذه الحركة هي حركة ثورية اجتماعية تسعى لإحداث تغيير شامل في البنية الاجتماعية والاقتصادية ونظم الحكم وتجديد القيم الثقافية وإخضاعه بالعلم والمعرفة.

وهكذا نجد أنه يمثل أطراف النزاع في دارفور حركتين رئيسيتين هما جبهة تحرير السودان وجماعة العدل والمساواة وهما من قبائل إفريقيا ويمثلان الجانب المتمرد ضد حكومة السودان، والطرف الثالث في النزاع هم الجنجويد والمختلف في أصولهم هم عرب أم أفارقة [٣].

وعند المقارنة بين الحركتين يتضح أن إحداهما أوقى عسكريا وهي جماعة تحرير السودان أما جامعة العدل والمساواة فلها برنامج واضح وتدعو لإعادة هيكلة السلطة مع تقسيم البلاد لست ولايات والتناوب على منصب الرئاسة.

([1]) ضلع، جمال محمد السيد، مرجع سابق، ص٢٥.

([2]) عثمان، عبد النعيم ضيفي، مرجع سابق، ص٣٧.

([3]) المرجع نفسه، ص٣٥.

بينما تركز حركة تحرير السودان على إقليم دارفور فقط ولقد حدث بين الجماعتين اشتباكات مسلحة بسبب اختلافاتهم في تناول الأمر مما أدى إلى قيام حركة تحرير السودان بمهاجمة قوافل الإغاثة الدولية.

التنظيمات العربية

التجمع العربي

نشأ هذا التجمع في بداية الثمانيات وشكل من ٢٧ قبيلة عربية من غرب لسودان وحدد هذا المجتمع أهدافه الإستراتيجية في منشورات أهمها.

- **الهدف المرحلي: الاستيلاء على حكم ولايات الغرب الستة في دارفور وكردفان.**
- **الهدف الثاني: الاستيلاء على الحكم في السودان سنة ٢٠٢٠**

الجنجويد

تشير معظم التقارير أنهم مجموعة من العرب الرحل [١]. وهم قادمون في الأصل من شمال دارفور ودول تشاد، ويتخذون من مهنة قطع الطريق عملا يكسبون منه ويقومون بعمل تطهير عرقي لصالح حكومة الخرطوم، يرتدون ملابس شبه عسكرية وبدأ ظهورهم بعد موجة الجفاف التي ضربت إقليم دارفور في الثمانيات من القرن العشرين ونتج عن هذه الموجه نزوح الآلاف من القبائل الرعوية إلى منطقة القبائل التي تعمل بالزراعة، وما ترتب على ذلك من احتكاك دائم [٢] وهجمات من الجنجويد على أبناء القبائل المستقرة.

وشهدت هذه الفترة أول هجوم مسلم، على بنك دم في مدينة تيالا جنوب دارفور سنة ١٩٨٦ وبعد هذه الظاهرة توسعت ظاهرة قطع الطريق والقيام بأعمال سلب ونهب مما ساعد على

([1]) ضيفي، عبد النعيم، مرجع سابق، ص٣٩- ٤٠.

([2]) المهدي، الصادق، مرجع سابق، ص١٥٢.

استفحال الظاهرة فقر الإقليم في الموارد الطبيعة وانشغال الحكومة لمحاربة المتمردين في الجنوب، بالإضافة للاضطرابات الحدودية. [١]

ومع اندلاع الصراع تعاظم دور الجنجويد واخذ طابعاً سياسياً عنصرياً منهم يهاجمون القرى الإفريقية وينهبونها ثم يقتلون سكانها ويحرقون مساكنهم ويحتلون أراضيهم وبذلك يعتبرون من ديمغرافية المكان لصالح العرب، وبذلك يتلقى هدفهم مع المجتمع العربي ويلاحظ أن الجنجويد تهاجم بعض القبائل العربية التي رفضت الانضمام إليهم وفضلت الحيادية مثل قبيلة الدوروك.

الحركة الشعبية لتحرير السودان

يبدو أن التنسيق بين جنوب السودان وغربه لم يتوقف بموت بولا وفشل حركته ولكنه تحول من توحيد العمل العسكري المشترك كما كان الحال في الماضي إلى التنسيق السياسي والمساعدات اللوجستية والفنية المقدمة من الحركة الشعبية في الجنوب إلى حركة تحرير السودان في الغرب ومن المستبعد أن يكون الجنوبيين مشاركين بانقسامهم في العمليات العسكرية في الغرب.

حزب المؤتمر الشعبي

هناك علاقة فكرية وحزبية بين الشيخ حسن الترابي زعيم حزب المؤتمر الشعبي وبين خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة، ود/ علي الحاج فكلاهما من الأعضاء النشطاء في الجبهة الإسلامية كما عملا كمسئولين في حكومة الانقاذ وقد انحازا للشيخ عندما ترك الحكم بعد الانقلاب الدستوري الذي قاد ضده الرئيس البشير وعلى عثمان طه.

هذه الخلفية جعلت المراقبين يربطون بين رغبة الشيخ حسن الترابيي في إسقاط حكومة البشير وبين حركة العدل والمساواة في العمل العسكري.

([1]) البحيري، زكي، مرجع سابق، ص١١٤.

ثانياً: الأطراف الإقليمية للمشكلة ودول الجوار

مدخل

أن دول الجوار تمثل أطرافاً غير فعلة وتتم الصراعات الداخلية بتدخل الدول المجاورة بشكل أو بأخر من أجل التأثيرات على مسارات وتطورات تلك الصراعات[١].

لقد مثل إقليم دارفور مسرحاً خلفياً لعدة صراعات إفريقية بسبب وضعيته الجغرافية والتاريخية القلية المتداخلة مع حدود ثلاث دول عربية وإفريقي وهي ليبيا وإفريقيا الوسطى، ثم استخدام هذا الإقليم أما كمخزن للسلاح أو للتأييد القبلي أو حتى الاستعداد عسكرياً لأي صراع مرتقب سواء في الداخل أو في الخارج، وبدت هذه الاستخدامات واضحة في الصراعات التشادية أو التشادية الليبية حول شريط أوزو الحدودي، وكذلك الصراعات الداخلية لإفريقيا الوسطى الأمر الذي جعل هذه الدول المجاورة للسودان تتأثر بما يحدث في الإقليم سواء سلماً أو حرباً.

وقبل تدويل الأزمة في دارفور كانت الأطراف الإقليمية المجاورة للسودان لا تبدي اهتمام كافي بالصراع الدائر بين حركات التمرد في الإقليم والحكومة السودانية، ما عدا تشاد والتي دخلت كوسيط بين الجانبين لاعتبارات القرب الجغرافي والتداخل السياسي والقبلي والتأثر المباشر بالعمليات العسكرية بين الحكومة السودانية وحركات التمرد التي تصاعدت حدة عملياتها العسكرية بدءاً في فبراير سنة ٢٠٠٣ مما أدى لتدفق آلاف اللاجئين عليها هرباً من جحيم المعارك.

([1]) شبانة، أيمن السيد محمد: ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية والإفريقية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم سياسة، سنة ٢٠٠٣، ص١١٧.

موقف تشاد

يخضع الارتباط بين تشاد وأحداث دارفور إلى العلاقات بين بعض المجموعات القبلية والحكومية التشادية والسودانية فبحكم الموقع الجغرافي تلعب تشاد الدور الرئيسي في التأثير والتأثر بأحداث دارفور. [١]

فهناك حوالي ١٣ قبيلة أفريقية وعربية مشتركة بين إقليمي غرب السودان وشرقي تشاد [٢].

في بداية النزاع طلبت الحكومة السودانية من الحكومة التشادية عدم تقديم أي دعم إلى المتمردين في دارفور ومنعهم من التسرب إلى الأراضي التشادية ورغم استجابة الرئيس ادريس ديبي لهذا الطلب تكررت شكوى الحكومة السودانية من أن بعض القيادات في الجيش والأجهزة التشادية تدعم المتمردين في دارفور بالمؤن وتسهل لهم وصول الأسلحة ويعود هذا التناقص على الجانب الرسمي التشادي لعاملين رئيسيين هما:-

أ. **أن الرئيس إدريس ديبي هو من قبيلة الزغاوة [٣] وكان قد لجأ إلى دارفور في ديار أهله من الزغاوة السودانيون وذلك إبان صراعه مع حسين حبري وقد وفرت له الحكومة الحماية حتى استطاع أن يصل للسلطة سنة ١٩٩١ مما جعله يشعر أنه مدين للحكومة السودانية ومن ثم أسس إدريس ديبي سياسة مع جارته على التنسيق والتعاون، وبذلك قبلت تشاد أن تلعب دور الوسيط في المفاوضات التي تجرى بين الحكومة السودانية والمتمردين في دارفور.**

ب. **أن الزغاوة هم القابضون على دفة الحكم في تشاد فنظراً للهجمات العنيفة التي تتعرض لها الزغاوة السودانيون في دارفور وخضوعاً للولاء القبلي القوي من أن يحاول المسئولون في**

([1]) رأفت، إجلال ورسلان، هاني: ابعاد الصراع في دارفور، مرجع سابق، ص٣٤.

([2]) قنديل محمد: آفاق أفريقية المجلد السابع العدد ٢٤ سنة ٢٠٠٧، ص١٦٨.

([3]) ضيفي، عبد النعم، مرجع سابق، ص٥٩.

المؤسسة العسكرية التشادية أن يساعدوا أهل دارفور. هذا الوضع السياسي والاجتماعي المتشابك على الحدود فتح الباب لسيناريو الفعل ورد الفعل الذي يهدد تصعيد الأزمة.

ولقد قامت الحكومة السودانية للمرة الأولى وبشكل رسمي باتهام التشادية بتأجيج النزاع في دارفور في خلال دعمها للحركات المسلحة في ٢٠٠٥ سنة [١].

موقف ليبيا

ارتبطت سلطة الفور خصوصاً في عهد السلطان على دينار بعلاقات وثيقة مع ليبيا في عهد السنوسيون الذين قدموا الدعم للسلطان على دينار في حرية في حرية ضد الانجليز وكانت ليبيا بمثابة قاعدة لإمداد وتموين سلطنة دارفور في الصراع ضد القوات الانجليزية التي كانت تحكم السودان في ذلك الوقت.

كما ارتبط طلا البلدين بعلاقات اجتماعية أبرزها وجود جماعات كبيرة من قبائل الزغاوة تعيش في ليبيا. كما كانت هناك علاقات تجارية ربطت بين ليبيا ودارفور منذ القدم غير الطرق الصحراوية وكانت تجارة القوافل الصحراوية عاملاً من العوامل التي ربطت بيت الشعب الليبي وأهالي دارفور، وفي العصر الحديث أثناء الصراع بين ليبيا ونظام الرئيس حسين حبري في تشاد أصبح إقليم دارفور ساحة من ساحات المعارك التي دارت بين ليبيا وتشاد فدخلت قوات ليبية إقليم دارفور لتطويق قوات الحكومة التشادية وبانتهاء الحرب خرجت هذه القوات. [٢]

وكانت الجماهيرية الليبية عنصراً فاعلا في الثمانيات في أحداث تشاد والسودان[٣] فقد ساعدت بالمال والسلاح الحركة الشعبية لتحرير السودان في بداية تشكيليها كما وقفت إلى جانب حزب الأمة عندما كانوا في المعارضة إبان حكم جعفر نميري.

([1]) التقرير الإستراتيجي السوداني السابع، حالة الوطن، مركز الدراسات السودانية سنة ٢٠٠٥- ٢٠٠٦، ص٣٠٥.

([2]) ضيفي، عبد النعيم، رسلان، هانئ: مرجع سابق، ص٣٥.

([3]) رأفت إجلال ورسلان، هاني، مرجع سابق، ص٣٥.

أن دارفور يمثل عمقاً إستراتيجيا لليبيا ومن ثم فتصاعد الصراع منها قد يهدد الأمن القومي الليبي خاصة مع وجود امتداد لقبائل الزغاوه في ليبيا فأي تدخل عسكري يمثل ضغطاً غير مباشر على النظام البيئي.

ولذلك عقدت ليبيا مؤتمراً ضم كلا من مصر والسودان وليبا وتشاد وريتريا وأفريقيا الوسطى بعد استيلاء المتمردين في تشاد على مدينة ابشي وأصدر المؤتمر بروتوكول طرابلس في ٢١/ نوفمبر سنة ٢٠٠٦، ومازالت الحكومة الليبية تقوم بمحاولة الوساطة بين أطراف الصراع لذلك عقدت عدة مؤتمرات قمة مصغرة للعمل على وقف التدهور في دارفور.

ولقد حاولت ليبيا التوسط بين الحكومة السودانية وتشاد بهدف ضمان عدم تقديم تشاد العون لمتمردي دارفور مقابل تعهد السودان بعدم مساعدة المتمردين في تشاد.[١].

موقف نيجيريا

على الرغم من عدم وجود حدود مشتركة بين السودان ونيجيريا إلا أن نيجيريا حرصت على لعب دور فعال في أزمة دارفور انطلاقاً من عدة أمور وأول هذه الأمور وأهمها أن التدخل الدولي في هذه المشكلة قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في منطقتي وسط وغرب إفريقيا مما يؤثر على الدور النيجيري وقد أصر رئيس نيجيريا بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي على توسيع صلاحيات القوة الإفريقية لتشمل حماية المدنيين.

موقف اريتريا

رغم أن اريتريا لا تملك حدوداً م دارفور إلا من ناحية الشرق فقط إلا أنها انتهجت سياسة اتصفت بالعدوانية لحكومة الخرطوم وأيدت كل القوى المعارضة لها واستقبلتها في أراضيها ودعمت

(1) ضيفي، عبد النعيم، مرجع سابق، ص٦٠- ٦٣.

حركتا العدل والمساواة وحركة تحرير السودان خاصة بعد أن أصبحت الحركتان عضوتان في التجمع السوداني.

وتحاول اريتريا من خلال تصعيدها لازمة دارفور تحقيق عدة أهداف من ضمنها:

أ. **تخفيض الضغط الإقليمي الذي يشكله محور صنعاء المكون من اليمن وإثيوبيا والسودان عليها وذلك من خلال أحداث القلق بالسودان.**

ب. **تخفيف الضغوط التي فرضتها القوات الحكومية السودانية على منطقة الشرق المجاور لها خاصة انشغال الحكومة السودانية بأزمة دارفور يساعد اريتريا على الانفراد بالشرق كله.**

ت. **تتطلع اريتريا لجعل هذه المنطقة الشرقية ساحة لتصفية الحسابات بين المعارضة الاريترية المدعومة من الخرطوم.**

ث. **كما أن هناك أطماعاً اريترية في الأراضي الزراعية في منطقة شرق السودان [١] ثم أن اريتريا تلعب دوراً آخر لحساب القوى الأخرى الخارجية كالولايات المتحدة وإسرائيل ومن هنا كانت مساعدتها للمتمردين بالسلاح والسعي لتصعيد الموقف بدارفور. [٢]**

موقف إفريقيا الوسطى

حيث تخشى أفريقيا الوسطى ونظامها الحاكم أن يستغل بعض قوى المعارضة فيها أزمة دارفور للقيام بانقلاب أو تمرد ضدها نظراً لارتباطات القبيلة بين دارفور وجمهورية إفريقيا الوسطى ولذلك فإن من مصلحتها حل أزمة دارفور سلمياً ومنع التدخلات الدولية فيها وتحقيقاً لذلك تحركت على مستوين.

أ. **توثيق العلاقة مع جارتها السودان وتشاد لضبط الحدود.**

([1]) رأفت، إجلال ورسلان، هانئ، مرجع سابق، ص٣٦.

([2]) البحيري، زكي، مرجع سابق.

ب. تأييد التحركات الإقليمية لحل أزمة دارفور سليماً حيث أصدرت عليمات من مسئولين من وزارة الخارجية لإفريقيا الوسطى تؤيد الجهود السلمية التي تقوم بها دول الجوار والاتحاد الإفريقي [١].

موقف مصر

ارتبطت مصر بالسودان ارتباطاً وثيقاً كما أن السودان يمثل لمصر عمقاً إستراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه ولقد ظلت العلاقات المصرية السودانية قوية منذ فتح مصر للسودان في عهد محمد علي في الفترة من ١٨٢٠– ١٨٢٢م وأصبح يطلق على البلدين وادي النيل من خصوصية العلاقة كما أنه كان بين مصر ودارفور قبل ضم السودان لدارفور في عهد سلطنة الفور علاقات تجارية عبر درب الأربعين وكانت مصر محطة للقوافل الآتية من دارفور وتعتبر مصر معبراً للإسلام إلى دارفور [٢].

وحديثاً كانت من الدول التي ساهمت في مواجهة تلك الأزمة سواء عن طريق الدعم وجهود الإغاثة أو من خلال التي ساهمت في مواجهة تلك الأزمة سواء عن طريق الدعم وجهود الإغاثة أو من خلال مساهمتها في إطار الجهود الدولية والإقليمية الرامية لإيجاد حلول لها.

وأيضاً حاولت مصر أن تكون قريبة من كافة الأطراف المعنية بالأزمة، واعترافا من المجتمع الدولي بأهمية دور مصر وتمتعها باحترام مختلف القوى السياسية السودانية ذات الصلة بالصراع في دارفور ووجهت الدعوة لمصر لحضور الاجتماع التاريخي الذي عقده مجلس الأمن في العاصمة الكينية نيروبي وتبني الاجتماع ما قامت به مصر حيال تلك الأزمة ويمثل ذلك فيما يلي:

([1]) المرجع نفسه.

([2]) ضيفي، عبد النعيم، مرجع سابق، ص٦٢– ٦٣.

أ. **الحرص على وحدة السودان وسلامة أراضيه.**

ب. **توقف كل الأطراف المتنازعة اللجوء للمواقف المتشددة.**

ت. **البدء في تنفيذ مشروعات إعادة الإعمار في إطار شراكة دولية إقليمية مع الحكومة السودانية.**

ث. **أن تبدأ الحكومة السودانية بمساعدة الأمم المتحدة بالإعداد لحوار دارفوري– دارفوري.**

وفور صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠٦ بلورت مصر موقفها في ضرورة استعادة العلاقات السودانية الدولية لمسارها الطبيعي مع تجنب أية مصادمات.

وعلى صعيد القرار الآخر ١٧٦٩ تبلور الموقف المصري في أنه يمثل خطوة مهمة ومتوازنة من الأمم المتحدة في الاتجاه نحو دفع عملية التسوية في إقليم دارفور بشقيها الأمني والسياسي.

في الوقت نفسه بدت هناك أطراف إقليمية أخرى غير فعالة في الأزمة رغم جيرتها للسودان وهي إثيوبيا، أوغندة، الكونغو الديمقراطية، كينيا، واقتصر دور هذه الدول على تشجيع التفاوض بين الطرفين حيث نلاحظ أن هناك ثمة اتفاق بين معظم الأطراف الإقليمية الفعالة على رفض التدخل العسكري الدولي لاسيما أن خبر التدخل الأمريكي في العراق لإسقاط نظام الرئيس الراحل صدام حسين تشير على الضرر الذي جنته دول الجوار الإقليمي سواء على مستوى تشجيع المعارضات المسلحة أو خضوعها لمزيد من الضغوط الدولية.

ثالثاً: الأطراف الدولية وموقفها من أزمة دارفور

تعدد الجهات والدول الأجنبية التي تدخلت في مشكلة دارفور وأصبح لها دور في الأحداث الدائرة منها وأيضاً دور في تحديد اتجاهات المنظمات العالمية وهيئة الأمم المتحدة.

وبالطبع كان تدخل كل دولة أو جهة بحجة معينة تلاحظ من الوهلة الأولى حجم التواجد الكبير للمنظمات الأجنبية وسيطرتها الواضحة على معظم الخدمات داخل هذه المعسكرات خاصة

وأن هذه المنظمات ذات إمكانات مادية وبشرية هائلة وقد بلغ عدد هذه المنظمات حتى أواخر سنة ٢٠٠٤ حوالي ٥٤٥ منظمة منها ٤٣ منظمة عالمية و ١١ منظمة تابعة للأمم المتحدة ووكلائها.

ويعلق الأستاذ دفع الله الحاج يوسف على دور هذه المنظمات قائلاً أنها تقدم خدمات إنسانية وطبية وتستفيد من أي كارثة تقع في أي منطقة من العالم لأنها تجمع ملايين الدولارات وتوظف آلاف العاملين وتؤثر على الاتجاه العام للمواطنين.

وقد حاولت هذه المنظمات ترسيخ مفاهيم سلبية ضد كل ما هو عربي ومسلم وقبول كل ما هو اجنبي بل وتحذر من التعامل مع الكوادر الوطنية بحجة أنها تابعة للحكومة السودانية والجماعات الموالية لها. [١]

والخطير في الأمر أن الدعاية والإعلام العالميين يحصلا على ما يلزمهما من معلومات من خلال هذه المنظمات التي تؤكد على انتهاك حقوق الإنسان في دارفور.

الموقف الأمريكي

تعتبر أمريكا الطرف الأقوى في مسألة دارفور، والوجود الأمريكي في القارة الإفريقية عامة يعود إلى فترة العشرينيات من القرن الماضي وعلى وجه التحديد ١٩٢٩ ممثلاً في قيام جمعيات تبشيرية كانت تعمل في تشاد كانت تعمل في تشاد. ومن عهد الرئيس بيل كلينتون زاد الاهتمام بالقارة الإفريقية وزاد أكثر من عهد الرئيس السابق جورج دبليو بوش وذلك لعدة أسباب أهمها:-

أ. **أن الاهتمام الأمريكي بإفريقيا يدخل ضمن إطار الإستراتيجية التوسيعية التي تتبناها الإدارة الأمريكية لتحقيق الأمن القومي الأمريكي والتي تقوم على مكافحة الإرهاب.**
ب. **الرغبة في تأمين احتياجات أمريكا من الطاقة.**
ت. **التصدي للقوة الصاعدة في العالم مثل الصين وغيرها.**

(1) البحيري، زكي: مجرع سابق، ص٢٤٣- ٢٤٤.

ث. **الاستفادة من معادن الإقليم الإستراتيجية والنفيسة** [١].

فمنذ وصول حكومة الإنقاذ للحكم وتنبها الاتجاه الإسلامي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تزج بنفسها في شئون السودان والذي اعتبرته من الدول الراعية للإرهاب[٢] وخاصة بعد تفجير السفارة الأمريكية في نيروبي، وبدأ تقيم نوعاً من التحالف مع متمردي الجنوب بزعامة جون فرانس وتقدم الدعم لحركة الجبهة الشعبية لتحرير السودان ثم وقعت معاهدة السلام مع السودان وثم وضع قوات دولية في الجنوب.

في عهد الرئيس بوش وقع تزايد نفوذ المحافظين الجدد بدأت أمريكا تتدخل في شئون السودان مستغلة أزمة دارفور فقام وزير الخارجية الأمريكي جينيز كولين بزيارة السودان ثم تبعها بزيارة إقليم دارفور بعد لقائه بالمسئولين في السودان وطرح مشروعاً في ثلاث نقاط لحل الأزمة وهي:

أ. **نزع أسلحة الميليشيات المسلحة في دارفور.**

ب. **تأمين عودة اللاجئين لديارهم.**

ت. **رجوع اللاجئين في تشاد.**

وحدد باول أنه إذا لم يتم تطبيق هذه الشروط الثلاث ستقوم الولايات الأمريكية بعدة إجراءات في مجلس الأمن. [٣]

([1]) أبو العينين محمود، الدور الأمريكي في أمة دارفور، ص٤٥٩- ٤٦٠.

([2]) ضيفي، عبد النعيم، مرجع سابق، ص٦٧.

([3]) ضيفي، عبد النعيم، مرجع سابق، ص٦٨.

العقوبات الاقتصادية على السودان

حين ارتفعت الضغوط الأمريكية على السودان فقد صدر قرار من الرئيس بوش لمحاسبة ومصادرة أموال المسئولين عن أحداث دارفور وقصد بذلك المسئولين في حكومة السودان وتجميد أموالهم. [١]

وفي ١٢ يوليو سنة٢٠٠٤ أصدر الكونجرس قرار بالإجماع يدين فيه الخرطوم ويصف الأزمة بأنها إبادة جماعية وبدا الضغط الأمريكي والتحرك الأمريكي يستجيب للضغوط الداخلية مرة أخرى حيث ذهبت الولايات المتحدة لمجلس الأمن الذي أصدر قرار ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ والذي صدر بالأغلبية الساحقة مع امتناع الصين وباكستان وتضمن القرار استناد للفصل السابع ما يلي:

أ. **إنذار الحكومة السودانية بإمهالها مهلة شهر واحد.**
ب. **فرض تدابير وإجراءات دبلوماسية واقتصادية مالم تنزع الحكومة أسلحة الميلشيات.**
ت. **يشير القرار بأن الوضع في دارفور يمثل بتهديد للسلم والأمن الدوليين.** [٢]

كما تقدمت الولايات المتحدة باقتراح صدور قرار من الأمم المتحدة بفرض عقوبات على السودان. [٣]

كما أن أمريكا حرصت على إرسال قوات متعددة الجنسيات إلى دارفور وسارعت باستصدار قرار مجلس بذلك وهو قرار رقم ١٧٠٦ بنشر قوات دولية في الإقليم والذي رفضته الحكومة السودانية لما رأفت فيه انتهاك جسيم لسيادة السودان.[٤]

([1]) التقرير الإستراتيجي السنوي السابع، ص٢٩٣.

([2]) أبو العينين، محمود: آفاق أفريقية، المجلد السابع، العدد٢٤، سنة ٢٠٠٤، ص١٤٨.

([3]) أبو العينين محمود: الدور الأمريكي في أزمة دارفور، في كتاب أزمة دارفور، ص٤٦٠.

([4]) إبراهيم، أحمد: القرار ١٧٦٩ وآفاق عملية التسوية في إقليم دارفور، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد٣٨ سنة ٢٠٠٧، ص٣٠١.

الموقف البريطاني

السياسة البريطانية في تعاملها مع أزمة دارفور تسير على نفس النمط الذي تسير عليه السياسة الأمريكية [١] وتأتي بريطانيا في مقدمة الدول الأوروبية الأكثر اهتمام بقضايا السودان من منطلق أنها كانت صاحبة أوسع المستعمرات في إفريقيا كلها ولأنها كانت الدولة المستعمرة للسودان والمطلعة على جميع شئونه [٢] والمستغلة لإمكاناته والعارفة بالمشكلات التي قامت في السودان بين جنوبه وشماله وبين الأفارقة وغيرهم من العناصر العربية بل ولأنها الموجودة لهذه المشكلات.

ولأن بريطانيا تطمع كما تطمع الولايات المتحدة وغيرها من الدول في الحصول على نصيبها من الثروة البترولية السودانية المنتظرة لذلك كان رد الفعل البريطاني تجاه أحداث دارفور مثل رد الفعل الأمريكي شديد أو عنيفاً فقد ذكر (هلاري بن) وزير التنمية البريطاني أن ما يحدث في دارفور هو أسوء كارثة إنسانية يشهدها العالم ولقد اعترفت جريدة الجارديان البريطانية بالأطماع البريطانية في السودان حيث أكدت أن النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسية في أي غزو عسكري للسودان وأن بلير يستخدم الضرورة الأخلاقية كذريعة في كل مرة يشن فيها حرباً. [٣]

ولقد أعلنت بريطانيا واستراليا استعدادهما لإرسال قوات عسكرية إلى إقليم دارفور لضمان وصول المساعدات الإنسانية لآلاف النازحين من الإقليم إلى تشاد وجنوب دارفور وجاء هذا الإعلان حينما لوحت أمريكا برغبتها في إرسال قوات أمريكية لدارفور وكان رد الفعل السوداني رافضاً لها وقامت مظاهرات منددة بأي تدخل أجنبي وأعلنت حكومة السودان والمؤسسات الشعبية أنها ستواجه أي تدخل خارجي بالقوة ورفضت الحكومة والمؤسسات الشعبية المصرية أي تدخل أجنبي في السودان بل واعتبرت أي تدخل في دارفور والسودان هو بمثابة تدخل اجنبي في شئون

([1]) ضيفي، عبد النعيم، مرجع سابق، ص٧١.

([2]) إبراهيم، أحمد: الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٦، ٢٠٠٦، ص١٨٨.

([3]) البحيري، زكي، مرجع سابق، ص٢٤٦.

مصر لأن البلدين يمثلان عمقاً إستراتيجياً وبشرياً لبعضهما وكان موقف جامعة الدول العربية أيضاً رافضاً لأي تدخل خارجي في شئون السودان وكان وجود الاتحاد الإفريقي في مشكلة دارفور بشكل مباشر هو السبيل المقبول إفريقيا وعربياً لحل المشكلة على اعتبار أنها مشكلة إفريقية في المقام الأول. ولما وجدت بريطانيا أن التدخل العسكري في دارفور غير معقول خففت من الحدة التي بدت في رد فعلها أول الأمر.

وبحث المبعوث البريطاني للسلام في السودان "الآن جولتي" مع علي عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس جمهورية السودان الخطوات المناسبة لتطبيع الأوضاع في دارفور مؤكداً على ضرورة تحقيق السلام في الإقليم.

كما أشاد بتعاون حكومة السودان مع هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وتلك نغمة جديدة غير معهودة من جانب بريطانيا.

وبما أن السودان تحتل اهمية كبيرة بالنسبة لبريطانيا قام توني بلير بزيارة السودان كأول مسئول بريطاني يزور السودان منذ الاستقلال سنة ١٩٥٦ وتقابل مع رئيس الجمهورية عمر البشير وأكدا سوياً التزامها الكامل بدور الاتحاد الإفريقي ومساهمة في علاج الوضع في دارفور والتزامها بالحل السلمي للمشكلة بالتفاوض.[١]

الموقف الفرنسي

أن الموقف الفرنسي في إفريقيا ودورها في التعامل مع أزمة دارفور يجئ على النقيض من الموقف الأمريكي حيث هناك صراعاً خفياً بين الدولتين.

ففرنسا صاحبة النفوذ القديم وصاحبة الرصيد الاستعماري في إفريقيا [٢] تشعر بأن مصالحها باتت يتهددها الخطر من الوجود الأمريكي فقد أخرجت أمريكا دولاً كبيرة كانت في

(1) المرجع نفسه، ص٢٤٨.

(2) المرجع نفسه، ص٢٤٩.

منظمة الفرانكفون من سيطرة النفوذ الفرنسي إلى النفوذ الأمريكي مثل دولة زائير ورواندا وبور ندى ومازالت هناك منافسة على موريتانيا وتشاد ويتميز الموقف الفرنسي بصفة عامة بالموضوعية والاعتدال ويحاول الفرنسيون قدر الإمكان الحد من تفاقم الأزمة هناك حرصاً على مصالحهم مع تشاد. [١]

وقد حدد وزير الشئون الخارجية الفرنسية ميشيل بارينيه موقف بلاده من الأزمة في مقال له في الأهرام ٢٠٠٤/٨/١٢ على أساس أن يتم حل الأزمة عن طريق الاتحاد الإفريقي وقال الوزير احترام التعهدات التي تم اتخاذها ولذلك فإن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات من قبل الحكومة بنزع سلاح المليشيات وتوقف نشاطها وتقدم المتورطين في أعمال اعنف للمحاكمة وعلى حركات التمرد في دارفور احترام وقف إطلاق النار [٢] ومحاكمة المتورطين عن طريق المحكمة الجنائية الدولية وهذا لإيجاد باب آخر للتواجد الفرنسي بشكل ملحوظ في الأزمة باعتبارها بلد الديمقراطية وحقوق الإنسان المؤثرة في المؤسسات والمحاكم الدولية.

في ٦ مارس ٢٠٠٧ أكد الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسي على أن ما يحدث في دارفور له تأثير على استقرار الدول المجاورة مما يجعل فرنسا تطالب من فترة بتواجد دولي على الحدود وأعلن أن بلاده تعمل الآن من أجل وضع هذا المشروع موضع التنفيذ.

كما طالب الرئيس السابق شيراك من دارفور في سنة ٢٠٠٧ بقبول قوة دولية. [٣]

الموقف الألماني

تمثل المانيا محوراً هاماً في قضية دارفور من حيث تقديمها للدعم المادي والمعنوي للمتمردين وأيضاً نبرتها الهجومية ضد الحكومة السودانية ويتميز موقفها بالغموض في تعامله مع

([1]) ضيفي، عبد النعيم، مرجع سابق، ص٦٩-٧٠.

([2]) قنديل، محمد، آفاق أفريقية، المجلد السابع، مرجع سابق، ص١٥.

([3]) قنديل محمد، فرنسا والأزمة في دارفور، آفاق أفريقية، مجلد ٢٤، سنة ٢٠٠٧، ص١٧٤- ١٧٨.

أزمة دارفور ولكن المؤشرات توضح أن لها يدا في محاولة ازدياد العنف في الإقليم فهي التي تقدم الإيواء والدعم لزعماء التمرد رغم محاولا وزير الخارجية الألماني الكبير لنفي ذلك.

وقد استضافت قادة التمرد مثل علي الحاج والذي يريد التمرد من هناك بالإضافة لوجود أكبر عدد من أبناء دارفور هناك في المانيا.

وايضاً كل قادة الحركتين المتمردتين الكبيرتين منحتهم ألمانيا الغطاء السياسي والإعلامي واستقبلت المانيا أكبر عدد من أبناء دارفور مقارنة بكل دور أوروبا.

والذي يدفع ألمانيا بالطبع المتمردين مالياً وإعلاميا هو تطلعها لتحقيق مصالحها في السودان أهمها من الاستفادة من البترول المكتشف حديثاً وبكميات مبشرة بجنوب وغرب البلاد. (١)

ولقد أصدرت القمة التي عقدت في أوائل شهر يونيو سنة ٢٠٠٧ بألمانيا بياناً بأن رؤساء الدول الثمانية قلقين لما يحدث في السودان ويرون أن النزاع في دارفور يهدد السلام والأمن بشكل واسع في المنطقة. (٢)

ولقد اعتبرت السودان موقف ألمانيا هو الأسوأ في اصوات المجموعة الأوروبية لحدت نبرتها الهجومية للسودان. (٣)

الموقف الكندي

هي واحدة من دول شركاء الإيجاد وهي مجموعة الدول الأجنبية التي شاركت في عمليات الوساطة في اتفاقيات نيفاشا لتحقيق السلام شمال السودان وجنوبه وساهمت في تكاليفها.

---

(1) البحيري، زكي، مرجع سابق، ص٢٥١- ٢٥٢.

(2) ضلع، جمال محمد السيد، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، ص١٦٢.

(3) ضيفي، عبد النعيم، مرجع سابق، ص٧٠.

وكانت كندا مع الصين وماليزيا قد كونوا شركات لاستخراج البترول في السودان إلا أنها باعت نصيبها إلى الهند بسبب الضغط الأمريكي عليها ولما تصعدت مشكلة دارفور أتهم وزير خارجية كندا الحكومة السودانية بارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية وطلب من مجلس الأمن اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية ضد السودان.

الموقف الياباني

اقتصر الدول الياباني لمشكلة دارفور على تقديم المساعدات المالية لخدمة اللاجئين السودانيين الذين تأثروا بالنزاعات التي وقعت في الإقليم بين المتمردين من جانب والجنجويد والقوات الحكومية من جانب آخر.

على كل فإن اليابان لابد لها من اتباع نفس التوجهات الأمريكية حتى ولو لم تكن راضية عنها لعلمها أن الولايات المتحدة هي المسيطرة على إنتاج الطاقة في العالم واي اختلاف ياباني أمريكي يؤثر تأثيراً خطيراً على ورود البترول لليابان التي لا تستطيع مصانعها الاستغناء عنه. [١]

الموقف الصيني

انطلق الموقف الصيني من أزمة دارفور من مصالح الصين البترولية في السودان حيث أن شركاتها البترولية تعمل هناك ولذلك كانت الصين مع فكرة حل مشكلات دارفور والسودان عن طريق الاتحاد الإفريقي حتى لا تجد الولايات المتحدة لها منفذ للتغلغل بشكل أكبر في دارفور والسودان وطبقاً لهذه الإستراتيجية لم توافق الصين على قرار الولايات المتحدة المقدم لمجلس الأمن بفرض عقوبات على السودان لأن ذلك يضر بمصالحها ضرراً بليغاً. [٢]

([1]) البحيري، زكي، مرجع سابق، ص٢٥٣- ٢٥٤.

([2]) المرجع نفسه، ص٢٥٤.

حيث أن شركة النفط الوطنية هي أكبر مستثمر اجنبي للنفط في السودان من سنة ١٩٩٩ وتحصل الصين على ٦٥% إلى ٨٠% من النفط الذي تنتجه السودان[١].

كما أن السودان بالنسبة للصين واحدة من أكبر شركاء لها في إفريقيا، بالرغم من ضغط الدول الأجنبية على الصين ويبدو ذلك بوضوح عندما طرح اقتراح من جانب الأمم المتحدة (القرار رقم ١٥٦٤) بفرض حظر التزود بالسلاح على الحكومة السودانية حيث هددت الصين حق النقض وهو الأمر الذي ترتب عليه التخفيف من حدة القرار ومع ذلك امتنعت الصين عن القرار [٢]

الموقف الإسرائيلي

بدأت العلاقات الإسرائيلية مع إفريقيا في النمو خلال الخمسينيات [٣] والواقع أن المخططات الإسرائيلية تجاه إفريقيا تمثل تهديداً للأمن القومي العربي بصفة عامة والمصري خاصة حيث تهدف إسرائيل لدعم علاقاتها بالدول الأفريقية خاصة تلك التي لها حدود مشتركة مع دول عربية يفيد الالتفاف حول الأمة العربية والسودان ومصر بالذات في شكل حزام يمتد من اريتريا وإثيوبيا حتى تشاد مروراً بكينيا وتنزانيا ورواندا وبور ندى وجمهورية إفريقيا الوسطى مما يهدد منابع النيل وبالتالي المصالح المصرية السودانية كما أن إسرائيل تسعى من خلال دورها المتضامن في إفريقيا لإضعاف التأييد الإفريقي للقضايا العربية وكسب الرأي العام في القاهرة السمراء إلى جانبها.

وقد لعبت إسرائيل واليهود دوراً كبيراً في تضخيم مشكلة دارفور ودعم المتمردين في هذا الإقليم وعقدت ٥٣ منظمة يهودية ندوة حول دارفور دروس وعبر الإبادة الجماعية بالتنسيق مع المتحف التذكاري الأمريكي للإبادات ذكر منها أن الأحداث في دارفور تمثل أكبر مظاهر لإبادة

([1]) النقر، علي سيد: آفاق أفريقية، المجلد الثامن، سنة ٢٠٠٨، ص١٨١– ١٨٥.

([2]) ضلع، جمال محمد السيد، أزمة دارفور، ص٢١٨– ٢١٩.

([3]) رسلان، هانئ: آفاق أفريقية، المجلد الثامن، سنة ٢٠٠٨، ص٢٠٦– ٢٠٧.

الجماعية في العالم وبادر المركز اليهودي للإصلاحات الدينية التي تنظم مظاهرة احتجاجية صاخبة أمام السفارة السودانية في العاصمة الأمريكية واشنطن وكان هدفها تسليط الضوء على عمليات العنف والإبادة في دارفور بغرب السودان.

وأيضاً كتب كاتب يهودي بيتر ارغروس أن الجماعات اليهودية ضاعفت جهودها خلال الأسابيع الأخيرة لإيقاف قتل عشرات الآلاف من المسلمين السود في إفريقيا.

وتشدد موقع (بي بي سي) على الانترنت خبراً يفيد نجاح حملة دارفور التي تدعو لجمع التبرعات لما اسمتهم ضحايا دارفور حيث تمكنت الحملة الصهيونية من جمع ما يفوق المليون جنية استرليني في وقت قصير حيث ذكر الموقع أن العديد من التبرعات قد تدفقت من إذاعة مناشدة من مشاهير يهود لتسليط الضوء على ما أسموه مأساة السودانيون الأفارقة الذين ارغموا على مغادرة منازلهم بواسطة الحكومة السودانية والمليشيات العربية.

وتؤكد قيادات من حركتي التمرد في دارفور – تحرير السودان والعدل والمساواة أن بعض منهم يزور إسرائيل بشكل منتظم بسبب الاهتمام الإسرائيلي بمسألة دارفور وقد قامت الجاليات اليهودية في أمريكا وأوروبا بتوزيع منشورات على أعضائها قائلة أن قضية دارفور تعتبر قضية يهودية إسرائيلية.

ولقد اتهم والي شمال دارفور عثمان كير إسرائيل بالوقوف وراء الأحداث المأسوية الجارية في دارفور وغيرها من المناطق السودانية وتتم بتمويل مباشر من إسرائيل بالتعاون مع بعض الدول الأفريقية بهدف تمزيق وحدة السودان.

واتهم د/ مجزوب الخليفة رئيس وفد الحكومة السودانية إسرائيل بدعم المتمردين عن طريق اريتريا في إطار مخططاتها للتآمر على السودان.

والواقع أن النظام السياسي للرئيس الاريتري قد لعب دوراً سلبياً في دارفور من خلال دعمه للفصائل المتمردة وعمله كحلقة وصل بين قيادات بعض حركات التمرد وإسرائيل. (١)

رابعاً: دور الإعلام الغربي في تصعيد أزمة دارفور

بدت دارفور في الداخل أن فيها مشكلة رعاه ومزارعين وقطاع طرق أخرجتهم ظروف المعيشة الصعبة بعد موجة الجفاف والتصحر التي ضربت الإقليم مع نهاية العقد السابع من القرن الماضي مع إمكانية حيازة الأسلحة النارية نتيجة لحروب دول الجوار– الصراع الليبي التشادي– الصراع التشادي التشادي– وأيضاً حرب الجنوب وتسلح القبائل هناك.

وفجأة اشتعلت وتصاعدت قضية دارفور مع الأعوام ٢٠٠٣– ٢٠٠٤م واستغل الغرب كل الظروف الدائرة في الإقليم ووضع ثقله في المشكلة بغرض تأزيمها ومن ثم استثمارها لتحقيق غايته الاستعمارية. (٢)

وقد اهتم الإعلام الغربي اهتمام كبيراً بأزمة دارفور فالتدفق الإعلامي في الصحف ووكالات الأنباء والإذاعات ومحطات التلفزة العالمية بأزمة دارفور ربما يفوق أي تفوق أحرزه أي موضوع آخر.

دأبت هذه الأجهزة الإعلامية على وصف ما يحدث بالإبادة وبالغت في ذكر عدد القتلى واستخدمت عناوين رئيسية للجرائد الكبيرة بصورة تجعل الإيجاب سلباً مع تحمل الحكومة السودانية المسئولية. وظل العالم الغربي مصراً على أن ما يحدث في دارفور هو إبادة عرقية واغتصاب جماعي. (٣)

(1) البحيري زكي: مرجع سابق، ص٢٥٤– ٢٦٠.

(2) حسن، محمود أحمد، دور الاتحاد الأوروبي في مشكلة دارفور، وزارة الخارجية، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، ص١٤– ١٥.

(3) البحيري، زكي، مرجع سابق، ص١٤٠– ١٤١.

ويقول مراسل بي بي سي للشئون الدولية أن من النادر أن توجه البلدان الإفريقية الانتقادات لبعضها البعض. (١)

ولقد أصدرت الأمم المتحدة عن التدخل العسكري في دارفور حيث أدلى منسق العمليات الإنسانية التابع للأمم المتحدة في السودان بتصريحات في مارس سنة ٢٠٠٤ اعتبر فيها النزاع في دارفور أصح أكبر كارثة عالمية على الصعيد الإنساني وعلى صعيد حقوق الإنسان وشبع حصيلة نزاع غرب السودان بما وقع من كوارث تاريخية في رواندا مما دعى الخارجية السودانية للقول في بيان رسمي أن كابيلاً فقد اهم الصفات التي يجب أن يتحل بها الممثل المقيم وهي الحيادية التي تعداها إلى عمل سياسي مكشوف بتصريحات كاذبة. (٢)

(1) الشاعري، صالح يحيي: تسوية النزاعات الدولية سلمياً، دارفور، ط١، مكتبة مدبولي، ص٣٨١.

(2) فضل، صلاح والأيس، هيام: دور الغرب في دارفور، مشكلة دارفور والسلام في السودان سنة ٢٠٠٤، ص٧٦.

الخاتمة

في إطار تناول الجهود الدولية في التعامل مع أزمة دارفور نلاحظ بصفة خاصة أن الأطراف الدولية المعنية بتلك الأزمة تتشكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا وإسرائيل سواء من المؤسسات الحكومية أو الغير حكومية والأمم المتحدة حيث يضغطون جميعاً على الحكومة السودانية وينثرون حولها الشبهات وتكيل لها الاتهامات بالمسئولية عن انتهاكات حقوق الإنسان تارة والإبادة الجماعية تارة والتطهير العرقي تارة أخرى.

وقد تزعمت الولايات المتحدة الجهود الرامية للتعامل مع الأزمة بطرح المشكلة في مجلس الأمن الدولي باعتبارها أزمة سياسية وكارثة إنسانية تهدد السلم والأمن الدوليين وساندها في ذلك الاتحاد الأوروبي.

ويلاحظ أن مجلس الأمن في تعامله مع الأزمة لم يتحرك باتجاه التهدئة للوصول إلى تسوية وإنما ابتعد تماماً عن ذلك واتجه إلى تصعيد الموقف. [١]

حاولت وسائل الإعلام الغربية وفي مقدمتها الوسائل الأمريكية ومنظمة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في الغرب جعل قضية دارفور صورة موازية لما ارتكبته القوات الأمريكية من بشاعات في افغانستان والعراق وفي سجن أو غريب [٢] وأيضاً لما ارتكبته قوات الاحتلال الإسرائيل من عنف ودموية في الأراضي الفلسطينية مستدعية بذلك الصورة السلبية للعربي المسلم التي تشوهت بعد أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ في الذهن الغربي حتى لا يصح الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان مقصوراً على الاحتلالين الأمريكي والإسرائيلي وحدهما وأيضاً تصويرهم للعرب على أنهم جماعات الجنجويد التي تعتدي على العناصر الإفريقية في دارفور.

([1]) ضلع، جمال محمد السيد، مرجع سابق، ص٢١٩– ٢٢١.

([2]) إبراهيم، أحمد: السياسة الدولية، مرجع سابق، ص١١٨– ١٢٩.

ولقد طالبت إسرائيل زعماء العالم باتخاذ رد فعل فوري ومعاقبة مرتكبي الجرائم في دارفور وهذا يعكس رغبة إسرائيل في الانتقال من مرحلة التدخل الخفي إلى مرحلة التدخل العلني في شئون العالم العربي والإسلامي.

لعبت إسرائيل واليهودي دوراً كبيراً في تضخيم مشكلة دارفور ودعم المتمردين في هذا الإقليم وبالطبع فإن هذا التدخل الأجنبي الأمريكي والإسرائيلي والفرنسي وغيرهم من التدخلات ما هو إلا طمع في القارة الإفريقية التي تم نهبها قديماً من قبل الاستعمارات الأجنبية التي مصت دمائها حتى آخر قطره وحينما بدأت الحياة تتجدد في هيكل القارة الإفريقية ثانية ظهر هذا التدخل الأجنبي للوقيعة بين العرب والأفارقة في بلاد عربية وأفريقية.

ولكل طرف من هذه الأطراف الأجنبية مصلحة من تصعيد الأزمة في دارفور والسعي لاستهداف الدولة السودانية ككل وكل دولة من تلك الدول منظومة من الأهداف والمصالح والمطامع التي لا تتورع عن التبجح بالإعلان عنها صراحة. فمنها ما يتعلق بالموارد الاقتصادية ومنها ما يتعلق باعتبارات سياسية [١] وأيضاً الاستيلاء على البترول واليورانيوم اللذان ظهرا في الإقليم بكثرة.

ولقد شهدت أزمة دارفور دخول أطراف إقليمية ودولية متعددة وأدوار متزايدة من الفاعلين الجدد في النظام الدولي ويمثل الإعلام الدولي ومنظمات الإغاثة وبعض منظمات المجتمع الدولي مثل تحالف انقاذ دارفور المرتبط بالتوجهات الصهيونية في أمريكا وبسبب تردي الأوضاع في أزمة دارفور وظهور اتهامات بارتكاب إبادة جماعية هناك أصدر مجلس الأمن الدولي أكثر من ٢٦ قرار حول دارفور ثم تحويل الأزمة للمحكمة الجنائية الدولية والتي تم فيها توجيه اتهام للرئيس عمر البشير بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال إبادة في دارفور وطلب مثوله أمام

(1) ضلع، جمال محمد السيد، مرجع سابق، ص٥٠- ٥١.

المحكمة [١] وسبق ذلك نشر القوات الدولية وفشل اتفاق أبوجا للسلام في دارفور وما ترتب عليه من فشل كل محاولات التسوية السياسية اللازمة[٢] بالرغم من إصرار كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا على التأكيد أن الهدف من إرسال قوات دولية هو المساعدة على تنفيذ اتفاق أبوجا للسلام وحماية المدنيين النازحين في الإقليم وتأمين وصول الإغاثة لهم. [٣]

أن الهدف الأجنبي ليس حل الأزمة وإنما الغرض تجزئة السودان من الداخل من أجل التحكم في ثرواتها واستغلال مواردها وعزل مصر عن الجنوب وتحويل هوية السودان إلى الأفرقة الكاملة كي تكون حاجز ضد التواصل العربي مع إفريقيا بدل من أن تكون السودان جسر التواصل بينهم. [٤]

كما أنه إذا كان التدخل الغربي الأمريكي في جنوب السودان بحجة أن السودان بها صراعات بين المسلمين والمسيحيين فالأمر في دارفور يختلف لأنه ليس مقبولاً أن يكون هناك تدخل غربي في غرب السودان لأن كل القبائل هناك مسلمة سواء كانت عربية أو أفريقية بنسبة ٩% [٥].

كما أن هناك دول مرشحة للتوسع الأمريكي في السنوات القليلة المقبلة منها السودان والصومال وبلا شك أثارت المطامع الاستعمارية في ثروات العرب والصراع الصهيوني الإسلامي في انتقاء هذه الدول فضلاً عن خطورة موقعها الجغرافي وأهميته الإستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية. [٦]

([1]) رسلان، هانئ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٤، سنة ٢٠٠٨، ص١٩٢.

([2]) التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ص١٨٧.

([3]) رسلان، هانئ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٦، مرجع سابق، ص١٨٢.

([4]) المرجع نفسه، ص١٨٧.

([5]) فضل، صلاح والأبس، هيام: مرجع سابق، ص٧٥- ٧٦.

([6]) الشاعري، صالح يحي: مرجع سابق، ص٦٣.

قال أحد فلاسفة الحرب كلاوز فتيز ليست الحرب إلا استمرار لسياسة الدولة ولكن بوسائل مختلفة فالمعاملات السياسية لا تتوقف لسبب الحرب نفسها وهي آخر تطور للحوادث وهي ليست مجرد عملاً سياسياً بقدر ما هي أداة سياسية حقيقية أو استمرار للحوار السياسي بشكل آخر. [١]

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١- أبو العينين محمود: الدور الأمريكي في أزمة دارفور، في كتاب أزمة دارفور، ورقة من منتدى معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، في كتاب: أعمال الحركة النقاشية حول أزمة دارفور، حسن مكي، سيد فليفل سنة ٢٠٠٥.

٢- احمد، طارق ومحمد، مبارك: الصراع في دارفور، ورقة من منتدى معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، في كتاب: أعمال الحركة النقاشية حول أزمة دارفور حسن مكي، سيد فليفل سنة ٢٠٠٥.

٣- البحيري، زكي دارفور، اصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مكتبة النهضة المصرية، مكتبة النهضة المصرية.

٤- البدوي، السعيد، دارفور، الإطار الجغرافي، ورق من منتدى معهد البحوث والدراسات الإفريقي، جامعة القاهرة، في كتاب أعمال الحركة النقاشية حول أزمة دارفور حسن مكي– سيد فليفل سنة ٢٠٠٥.

٥- الجمل، شوقي: تاريخ سودان وادي النيل؛ حضارته وعلاقاته بمصر، مكتبة الانجلوا المصرية، ج١، سنة ١٩٦٩.

٦- الزاكي، عمر حاج: دور الاتحاد الأوروبي في مشكلة دارفور، وزارة الخارجية، المركز القومي لدراسات الدبلوماسية.

٧- الشاعري، صالح يحيي: تسوية النزاعات الدولية سلمياً، دارفور، ط١، مكتبة مدبولي.

(1) نبيل، وليد: إستراتيجية الصراعات، والحروب البشرية، ط١، مكتبة الانجلو، سنة ٢٠٠٦، ص١٢٣.

٨- المهدي، الصادق: نحو إرسال قواعد العدل والسلام والانفاق في دارفور، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سنة ٢٠٠٧.
٩- بوشة إبراهيم، أزمة دارفور والأرض في كتاب أزمة دارفور والأرض، ورقة في منتدى معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، في كتاب، أعمال الحركة النقاشية حول أزمة دارفور حسن مكي- سيد فليفل سنة ٢٠٠٥.
١٠- حسن، محمود أحمد، دور الاتحاد الأوروبي في مشكلة دارفور، وزارة الخارجية، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية.
١١- إجلال، رآفت رسلان، هاني: أبعاد الصراع في دارفور، الأزمة والأفق المستقبلي، مركز البحوث والدراسات السياسية، سنة ٢٠٠٤
١٢- ضلع، جمال محمد السيد، أزمة دارفور في ظل التفاعلات الداخلية والتداعيات الخارجية، سنة ٢٠٠٧.
١٣- ضيفي، عبد النعيم: دارفور (التاريخ والصراع والمستقبل)، الطبعة الأولى دار الرشاد، سنة ٢٠٠٨.
١٤- عبد الحليم، رجب محمد، العروبة والإسلام في دارفور في العصور الوسطى.
١٥- علي خالد حنفي، دور جول الجوار في أزمة دارفور، ورقة من منتدى معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، في كتاب: اعمال الحركة النقاشية حول أزمة دارفور حسن مكي، سيد فليفل سنة ٢٠٠٥.
١٦- فضل، صلاح والابس، هيام: دور الغرب في دارفور، مشكلة دارفور والسالم في السودان، سنة ٢٠٠٤.
١٧- فليفل، سيد، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، في كتاب أعمال المؤتمر السنوي الصراع والحروب الأهلية في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٩.
١٨- فليفل، سيد: كلمة الافتتاحية، ورقة من منتدى معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، في كتاب: أعمال الحركة النقاشية حول أزمة دارفور حسن مكي، سيد فليفل سنة ٢٠٠٥.

١٩- مكي، حسن، دارفور المأساة واجتهادات في مساعي الحل، ورقة من منتدى معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، في كتاب، أعمال الحرك النقاشية حول أزمة دارفور.
٢٠- نبيل، وليد، إستراتيجية الصراعات والحروب، والحروب البشرية، ط١، مكتبة الأنجلو، سنة ٢٠٠٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية المعربة

١- توفيق عبد النعيم حسن، المساليت ودورهم السياسي في تاريخ السودان الحديث ١٨٢٤- ١٧٥١ رسالة ماجستير، سنة ٢٠٠٥.
٢- شبانة، أيمن السيد محمد: ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية والإفريقية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم سياسة، سنة ٢٠٠٣.
٣- شرشر، طارق زكي محمد، مواقف الجماعة العربية من أزمة دارفور، رسالة ماجستير سنة ٢٠٠٩.
٤- طه، وسام أحمد: نظام الإدارة في دارفور (١٩١٦- ١٩٣٦) رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم تاريخ، سنة ٢٠٠٩.
٥- محمود، أحمد إبراهيم: ظاهرة الحرب الأهلية في إفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة سنة ٢٠٠٠.
٦- يوسف، يوسف فتحي: أزمة دارفور وانعكاسها على الأوضاع في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، سنة ٢٠٠٨.

ثالثاً: الدوريات

١. إبراهيم، أحمد: الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٦، ٢٠٠٦.
٢. إبراهيم، أحمد: القرار ١٧٦٩ وآفاق عملية التسوية في إقليم دارفور، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد٣٨ سنة ٢٠٠٧.

٣. أبو العينين، محمود: آفاق أفريقية، المجلد السابع، العدد ٢٤، سنة ٢٠٠٧.
٤. التقرير الإستراتيجي الإفريقي، الإصدار الثاني، سنة ٢٠٠٢- ٢٠٠٣.
٥. التقرير الإستراتيجي السوداني السابع، حالة الوطن، مركز الدراسات السودانية سنة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.
٦. التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠٨- ٢٠٠٩.
٧. المسعود، خليفة عبد الرحمن، سلطنة دارفور (١٨٢٠- ١٨٧٤)، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٩، سنة ٢٠١٠.
٨. النقر، علي سيد: آفاق أفريقية، المجلد الثامن، سنة ٢٠٠٨.
٩. رسلان، هانئ: آفاق أفريقية، المجلد الثامن، سنة ٢٠٠٨.
١٠. رسلان، هانئ: مجلة السياسية الدولية، العدد ١٧٤، سنة ٢٠٠٨.
١١. ضلع، جمال محمد السيد، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠٦- ٢٠٠٧.
١٢. قنديل، محمد، آفاق أفريقية، المجلد السابع، العدد ٢٤، سنة ٢٠٠٧.
١٣. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٧، سنة ٢٠٠٩.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

1- Ibrahim, hayder: dafrur report 2006 sudan ese studies center, dar ghareb,2006,p15.